الأمم المتحدة

CEDAW/C/MMR/4-5

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
2 March 2015
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس المقرر تقديمه في عام ٢٠١٤

ميانمار*

[تاريخ الاستلام: ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥]

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.

150415 150415 15-03076X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

الفصل ١ ..... ٣

مقدمة ٣

الفصل ٢ ..... ٤

الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤

تعريف التمييز (المادة ١ من الاتفاقية) ٤

مساعي مكافحة التمييز (المادة ٢ من الاتفاقية) ٥

تدابير تطور المرأة (المادة ٣ من الاتفاقية) ١١

التدابير الخاصة المؤقتة (المادة ٤ من الاتفاقية) ١٥

المساعي الرامية للقضاء على المعايير الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالتمييز ضد المرأة (المادة ٥ من الاتفاقية) ١٦

حظر الاتجار بالمرأة وما يتصل به من الاستغلال الجنسي (المادة ٦ من الاتفاقية) ١٩

مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة (المادة ٧ من الاتفاقية) ٢٥

التمثيل على المستوى الدولي (المادة ٨ من الاتفاقية) ٢٦

الجنسية (المادة ٩ من الاتفاقية) ٢٧

التعليم (المادة ١٠ من الاتفاقية) ٢٨

العمل (المادة ١١ من الاتفاقية) ٣٠

الصحة (المادة ١٢ من الاتفاقية) ٣٣

الحياة الاقتصادية والاجتماعية (المادة ١٣ من الاتفاقية) ٣٨

المرأة في المجتمعات الريفية (المادة ١٤ من الاتفاقية) ٣٩

المساواة في الحقوق أمام القانون (المادة ١٥ من الاتفاقية) ٤٨

الزواج والعلاقات العائلية (المادة ١٦ من الاتفاقية) ٤٩

الفصل ٣ ..... ٥١

خاتمة ٥١

الفصل ١

مقدمة

١ - ما برحت ميانمار منذ عام ٢٠١١ تعمل على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي معا، من أجل بناء السلام وتوطيد الاستقرار وتحقيق التنمية والديمقراطية في الدولة. وقد تم تحقيق النجاح إلى حد ما. وما برحت حكومة ميانمار تضطلع على نطاق واسع بالمهام الثماني للتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر وبرامج الإصلاح الاقتصادي الكلي، وإطار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير القطاع الزراعي، والسلام الداخلي وإعادة توطيد الوحدة الوطنية، وإصلاح التعليم الوطني، وتعزيز القطاع الصحي واعتماد نظام للميزانية يركز على الناس. وفي القيام بذلك، عكفت الحكومة على سن القوانين الجديدة الضرورية، وإلغاء القوانين التي عفا عليها الزمن، وتنقيح القوانين القائمة.

٢ - ويبلغ إجمالي عدد سكان ميانمار ٥١،٤١ مليون نسمة بناء على النتائج الأولية لتعداد السكان والمنازل لعام ٢٠١٤. ومن مجموع السكان، تبلغ نسبة الذكور ٤٨،٢ في المائة والإناث ٥١،٨ في المائة. وتعتبر المرأة في ميانمار، التي تمثل أكثر من نصف مجموع السكان، القوة الدافعة في تنفيذ مهام الإصلاح الوطنية. وبالتالي، فإنه يُنظر إلى المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز كمسؤولية وطنية. وبناء على ذلك، يجري إدراج مهام تنمية المرأة في برامج التنمية الوطنية، بما يكفل إدماج المرأة في ميانمار في القطاعات المتعددة للمجتمع وعلى مختلف مستويات التمثيل والقيادة بصورة فعالة. ولقيامها بذلك، تبذل حكومة ميانمار جهودا متضافرة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

٣ - وقد انضمت ميانمار إلى اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٧ كدولة طرف. ووفقا للمادة ١٨ من الاتفاقية، قُدم التقرير الأولي لميانمار في عام ١٩٩٩ وقُدم التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث لميانمار في عام ٢٠٠٧. وهذه الوثيقة هي بمثابة التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس المقرر تقديمه إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومن أجل إعداد هذا التقرير وتقديمه، تم تشكيل لجنة لكتابة التقرير من ١٥ من الرجال و ١٧ من النساء من الوزارات المعنية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، ليصبح مجموع الأعضاء ٣٢. وترد في المرفق ''ألف'' لهذا التقرير قائمة بأسماء أعضاء لجنة كتابة التقرير. ومن أجل إعداد تقرير شامل، تم عقد حلقة عمل تشاورية يوم ٥ حزيران/ يونيه عام ٢٠١٤ في ناي بي تاو مع ممثلين من وكالات الأمم

المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني تم خلالها التماس مشورتها واقتراحاتها ومدخلاتها.

٤ - وخلال فترة تجميع هذا التقرير، تمكنت ميانمار من الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية، وإلى اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما قامت حكومة ميانمار بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار ووضعت خطة استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ التي يجري تنفيذها حاليا.

٥ - وفي هذا التقرير، تم عرض الأنشطة التي اضطلعت بها ميانمار بشأن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣. ولا تقتصر الوقائع والأرقام الواردة في هذا التقرير على أنشطة الوزارات ذات الصلة فحسب ولكنها تغطي أيضا أنشطة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني التي تتعاون مع الوزارات المعنية في ميانمار.

الفصل ٢

الأنشطة المنفذة خلال الفترة المشمولة بالتقرير

تعريف التمييز (المادة ١ من الاتفاقية)

التنفيذ

٦ - يُعتبر دستور جمهورية اتحاد ميانمار للعام (٢٠٠٨) بمثابة الأساس لجميع القوانين القائمة، ويتضمن وصفا للمبادئ الدستورية لدولة ذات سيادة، وللحقوق والمسؤوليات المدنية. وينص دستور جمهورية اتحاد ميانمار في المادة ٣٤٨ صراحة، على أن الاتحاد يكفل عدم التمييز ضد أي مواطن من مواطني جمهورية اتحاد ميانمار، بسبب العرق أو المولد أو الدين أو المنصب الرسمي أو المركز أو الثقافة أو الجنس أو الثروة. كما تنص المواد ٣٥٠، و ٣٥١، و ٣٥٢، و ٣٦٨ على كفالة احترام المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء. وسيرد ذكر أحكام المواد ٣٥٠، و ٣٥١، و ٣٥٢، و ٣٦٨ في الفرع المتعلق بالمادة ١٥. وينص الدستور على أن تنفيذ البرامج في القطاعات ذات الصلة يجري من خلال سن قانون منفصل ووفقا لقواعد القانون ذات الصلة من أجل كفالة حقوق المرأة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة، وعدم التمييز ضدها.

٧ - ولتعديل القوانين القائمة وسن قوانين جديدة تتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تم إجراء وتجميع البحوث اللازمة حول العنف ضد المرأة في ميانمار وقدرتها على مواجهة الصعاب؛ والبحوث عن الأعراف الثقافية والممارسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في ميانمار؛ وتحليل لحالة الشؤون الجنسانية. ويتعين استخدام نتائج هذه الأنشطة والأوراق البحثية كأداة للعون والمساعدة على التنفيذ الناجح لبرامج تنمية قدرات المرأة في ميانمار.

مساعي مكافحة التمييز (المادة ٢ من الاتفاقية)

التنفيذ

٨ - ما برحت حكومة ميانمار منذ عام ٢٠١١، تعكف على إجراء تعديلات للقوانين والقواعد والأنظمة والإجراءات القائمة أو إلغائها، وكذلك سن قوانين جديدة، تمشيا مع البرامج التشريعية العشرة التي تم وضعها. وترد البرامج التشريعية العشرة في المرفق ''باء'' لهذا التقرير. كما تم تشكيل لجان لصياغة القوانين في مجلس النواب ومجلس الشيوخ. ويتعين على هذه اللجان أن تقدم اقتراحات لتعديل القوانين أو إلغائها، أو سن قوانين جديدة إلى جمعية الاتحاد بعد تدقيقها والنظر فيها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعديل أو سن ما مجموعه ٨ قوانين تتعلق بحقوق المرأة، ويجري حاليا العمل على وضع اثنين من هذه القوانين.

القوانين المعدلة التي تم سنها

قانون الضمان الاجتماعي

٩ - تم سن قانون الضمان الاجتماعي الجديد في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ حتى يتماشى نظام الضمان الاجتماعي في ميانمار مع الممارسات الدولية. وتم عملا بالقانون الجديد، إعادة تشكيل مجلس الضمان الاجتماعي الذي أصبح برئاسة معالي نائبة وزير العمل والعمالة والضمان الاجتماعي. ويتمتع العمال من الذكور والإناث وفقا لقانون الضمان الاجتماعي الجديد، باستحقاقات التأمينات الجديدة وتأمين الأمومة على قدم المساواة. وسيتم شرح أحكام قانون الضمان الاجتماعي بالتفصيل في الفرع المتعلق بالمادة ١١.

قانون الحد الأدنى للأجور

١٠ - بالنسبة للعمال (الذكور والإناث على السواء) الذين يعملون في مجالات التجارة والإنتاج والخدمات والزراعة وتربية الماشية، صدر قانون الحد الأدنى للأجور الجديد في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ وصدرت لائحته في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣. وينص الفصل ٨ من هذا

القانون، على أنه يحق لكل من الرجال والنساء دون تمييز، تقاضي الحد الأدنى للأجور الذي ينص عليه القانون من أجل التمتع بالحقوق والرواتب التي تمنح للعمل المماثل.

قانون منظمات العمل

١١ - صدقت ميانمار على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم يوم ٤ آذار/مارس ١٩٥٥. وبالتالي، فقد تم سن قانون تنظيم العمل في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وصدرت لائحته في ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ من أجل حماية حقوق العمال، والعلاقات الجيدة بين العمال، والعلاقات الجيدة بين العمال وأرباب العمل، فضلا عن تشكيل منظمات العمل بحرية وبشكل منهجي. وتم حتى تموز/يوليه ٢٠١٤، تشكيل ما مجموعه ١٢٤٥ منظمة من منظمات العمل ومنحت شهادات الاعتراف بها. ومن هذه المنظمات، هناك منظمة أساسية للعمل تقتصر عضويتها على النساء. وهناك أيضا ٧٠ منظمة من منظمات العمل ترأسها امرأة و٣٢ منظمة من منظمات العمل تضم نساء في مجالسها التنفيذية.

قانون تسوية منازعات العمل

١٢ - تم سن قانون تسوية منازعات العمل يوم ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٢. وصدرت لائحته بعد ذلك في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتضطلع المجموعة الثلاثية (التي تتألف من ممثلين عن الحكومة وأرباب العمل والعمال) بما يتماشى مع القانون بالتوسط في المنازعات بين أرباب العمل والعمال، وتتخذ قرارا معقولا يراعي مصالح الطرفين، والمساواة في الحقوق والمزايا دون تمييز بين الجنسين.

قانون العمل وتنمية المهارات

١٣ - تهدف وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي إلى توفير التدريب على المهارات لقوة العمل في ميانمار فيما يتعلق بالتكنولوجيا المتقدمة وكفالة فرص العمل، ورعاية العمال المهرة الذين يحملون شهادات دولية معترفا بها، وتوفير فرص العمل اللائق. وتمشيا مع هذه الأهداف، صدر قانون العمل وتنمية المهارات الجديد بتاريخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٣؛ ويجري حاليا صياغة لائحته. وسيتم وفقا لهذا القانون، تشكيل اللجنة المركزية للعمل وتنمية المهارات لتوفير فرص العمل الداخلية وتعزيز تخصصات العمال وقدراتهم دون تمييز بين الجنسين.

قانون اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار

١٤ - قامت لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان، لكي يكون عملها مستندا إلى أساس قانوني ومن أجل الامتثال لمبادئ باريس، بوضع قانون لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والمكتب الإقليمي لمفوضية حقوق الإنسان في بانكوك، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ، ومعهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني للسويد. وصدر قانون لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤.

قانون وسائط الإعلام الجماهيرية

١٥ - صدر قانون وسائط الإعلام الجماهيرية في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤ من أجل إنشاء مؤسسات إعلامية يمكن أن تقوم بنشر المعلومات وتوزيعها بحرية، ومن أجل تمكن الخدمات الإعلامية من الوقوف بقوة باعتبارها الركيزة الرابعة؛ ولإعمال حقوق الصحفيين وحرياتهم إعمالا كاملا؛ ولإعمال حق كل مواطن في ميانمار في الحصول على المعلومات؛ وللتوسط في الشكاوى المتعلقة بالبث ووسائل الإعلام من خلال التسوية الثنائية.

قانون تسجيل المنظمات

١٦ - صدر قانون تسجيل المنظمات في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٤ بهدف تسهيل إنشاء منظمات محلية غير ربحية وزيادة تيسير عملية تسجيل المنظمات المحلية والدولية غير الهادفة للربح؛ وتمكين المنظمات من التماس المساعدات اللازمة من الوزارات المعنية في تنفيذ مهامها.

القوانين الجديدة التي يجري وضعها

قاتون مكافحة العنف ضد المرأة

١٧ - على الرغم من النص في القانون العرفي وقانون العقوبات في ميانمار على اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد التمييز والعنف ضد المرأة على أساس الأنوثة باعتبارهما قضية جنائية، فإنه لا يوجد قانون منفصل لمنع العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف العائلي. وبالتالي، فإن إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين تعكف على وضع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة يتماشى مع الحقوق الأساسية المنصوص عليها في دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨ ومعايير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بالتعاون مع الإدارات المعنية وشبكة المساواة بين الجنسين وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية والمنظمات غير الحكومية المحلية. وحتى يتسنى وضع هذا القانون، تم تشكيل ثلاث لجان وهي اللجنة العاملة واللجنة الاستشارية واللجنة التوجيهية.

قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

١٨ - من أجل التنفيذ الفعال لأحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يحق التمتع بها لكل مواطن في ميانمار، فقد تم بالفعل وضع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو حاليا قيد النظر تمهيدا لسنه.

الآليات القانونية المتعلقة بالشكاوى

١٩ - استجابة للملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لعام ٢٠٠٨، تم إنشاء لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠١١ كما تم إنشاء اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل في عام ٢٠١٣ كتوسيع لنطاقها لكفالة تعزيز حقوق المرأة في ميانمار وحمايتها. وليست لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة واتحاد شؤون المرأة في ميانمار الجهتين الوحيدتين اللتين يحق لهما تلقي الشكاوى ذات الصلة بانتهاك حقوق المرأة ومعالجتها، وإنما يحق للجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان واللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل القيام بالعمل نفسه أيضا.

لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان

٢٠ - استجابة للملاحظة الختامية رقم ١٥ للجنة، تم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إنشاء لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان ككيان مستقل لحماية حقوق الإنسان للناس بما يتماشى مع دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨. وتتألف اللجنة من خمسة عشر عضوا من المتقاعدين من مختلف المهن ومن مختلف الأعراق الوطنية. ومن بين الأعضاء الـ ١٥، هناك ٣ نساء.

٢١ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أصبحت لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان عضوا منتسبا في منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتم وضع اللائحة المتعلقة بالشكاوى ونشرت في الصحف، وتتلقى اللجنة الشكاوى من الجمهور. وفيما يتعلق بانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين المنصوص عليها في دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨، يمكن للمرء أن يبعث بشكوى موجهة إلى رئيس لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان أو أمينها إلى مقرها الكائن فيNo 27, Pyi road, Hlaing Township, Yangon عن طريق البريد أو شخصيا. وتتم معالجة الشكاوى المباشرة المتعلقة بالمرأة بموجب هذه القواعد والإجراءات بإحالة الشكاوى إلى الإدارات المعنية، وتقديم توصيات بعد إجراء تحقيقات ميدانية في الموقع الذي حدث فيه الانتهاك المزعوم للحقوق، والتوفيق إذا كان مناسبا. وقد تلقت اللجنة ما مجموعه ١ ٥٩٩ شكوى في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٣، وقامت بفحص ١ ٢٠٦ شكوى منها وأحيلت الشكاوى الهامة إلى الحكومة لاتخاذ الإجراءات وتحديد سبل الانتصاف اللازمة. ولا يزال تعاون لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي قويا من خلال مشاركة أعضاء اللجنة النشطة في جميع الاجتماعات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي كمنتدى جنوب شرق آسيا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ. ومن خلال تعاونها مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ، قامت اللجنة بوضع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، التي يتم بموجبها تخطيط العديد من الأنشطة على الأصعدة المحلي والإقليمي والدولي.

اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل

٢٢ - قامت حكومة ميانمار في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٣ بتشكيل ٢٧ لجنة فرعية كهيئات تنسيقية على صعيد الحكومة الاتحادية للاضطلاع بمختلف مهام الوزارات وحكومات الأقاليم والولايات بسرعة وفعالية. ومن بين هذه اللجان الفرعية، اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل. وتتلقى اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل التي يقدمها الجمهور مباشرة وتعالجها من خلال الربط والتنسيق بين الوزارات الوطنية، فضلا عن حكومات الأقاليم والولايات المعنية، بما يتماشى مع الإجراءات القانونية.

اتحاد شؤون المرأة في ميانمار

٢٣ - يولي اتحاد شؤون المرأة في ميانمار الأولوية لمنع العنف ضد المرأة. ويعمل الفريق العامل المعني بالتدقيق في الشكاوى على تحليل الشكاوى التي يتلقاها الاتحاد وجميع المنظمات المعنية بشؤون المرأة التابعة له في مختلف أنحاء البلد. ويلجأ الفريق العامل في معالجة المجموعة المتنوعة من الشكاوى، إلى جعل المشتكين يلتقون بالفريق الاستشاري أو يبعث إليهم بردود تتضمن الاقتراحات اللازمة. كما يقوم الفريق العامل بإحالة الشكاوى إلى الإدارات والمنظمات لاتخاذ إجراءات بشأنها ويتابع الإجراءات التي تتخذها هذه الإدارات والمنظمات التي تم توجيه الشكاوى إليها لاتخاذ الإجراءات اللازمة. ويتعين على الفريق العامل إبلاغ الشرطة بأية شكاوى تتعلق بالحماية القانونية، كما يقوم بتوفير خدمات محام إذا لزم الأمر. كما يتعين على الفريق العامل أن يقوم بتسجيل جميع الشكاوى بشكل منتظم. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على الفريق العامل معالجة الشكاوى المحالة من لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان. وترد قائمة بمختلف أنواع العنف الواردة في الشكاوى التي تلقاها الاتحاد (على الصعيد المركزي)

ومؤشرات منع العنف ضد المرأة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣ في المرفق ‘‘جيم’’ لهذا التقرير.

٢٤ - وتم التأكيد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على منع العنف ضد المرأة بوصفه مهمة هامة. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى إبقاء القرار الفعلي في متناول نساء وفتيات القبائل الوطنية. وهناك حاجة إلى القيام باستجابة فعالة لتوفير الرعاية الصحية وإسداء المشورة وتوفير الإقامة الأكثر أمنا والحماية القانونية خصوصا للنساء اللواتي تعرضن للانتهاك الجنسي. كما إن من الضروري إنشاء آلية تتماشى مع كل من سياق ميانمار ومع أفضل الممارسات الدولية. ويجري وضع هذه الحقيقة في الاعتبار لإدراجها في قانون مناهضة العنف ضد المرأة الذي يجري وضعه حاليا.

التوعية باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة وبالمفاهيم الجنسانية

٢٥ - تجري وزارة الرعاية الاجتماعية تحت قيادة لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة حلقات عمل لنشر الاتفاقية والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والمفاهيم الجنسانية. ويتم ذلك بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل تعزيز الوعي بحقوق المرأة وتنمية المرأة على الصعيد الوطني.

٢٦ - وقد تمكنت وزارة الرعاية الاجتماعية من رعاية وإعداد ٢٦ مدربا للقيام بالتوعية بالمفاهيم الجنسانية وباتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد قدم هؤلاء المدربون حلقات عمل للتوعية إلى ما مجموعه ٨٣٤ من مسؤولي الإدارات (٢٠٥ من الرجال و ٦٢٩ من النساء) من مختلف الوزارات، و ١٢ إقليما وولاية في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى آذار/مارس ٢٠١٤. ومن المقرر إجراء حلقات التوعية في الوزارات والأقاليم والولايات الأخرى، التي لم يعقد فيها مثل هذه الحلقات بعد. والى جانب ذلك، تعكف وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع خبراء تقنيين، على تجميع دليل تدريبي يجري إعداده حاليا عن المفاهيم الجنسانية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٧ - وتقوم وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين منذ عام ٢٠٠٩، بالتعاون مع المحكمة العليا للاتحاد، ومكتب النائب العام للاتحاد، وزارة الصحة، ولجنة التنمية الاجتماعية بمجلس النواب واتحاد شؤون المرأة في ميانمار وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، وبمساعدة خبراء دوليين ومحليين بتنظيم حلقات عمل لنشر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتنفيذها، وعقد اجتماعات للدعوة والتشاور حول تنفيذ

الاتفاقية مع كبار المسؤولين من مختلف الوزارات، وتوفير التدريب أثناء الخدمة للمسؤولين عن تنفيذها وعقد حلقات تدريبية حول كتابة التقارير المتعلقة بالاتفاقية. وقد شارك في الحلقات التدريبية المتعلقة بالتوعية وفي الاجتماعات التشاورية حتى الآن، ١٥٠ نائبا من مجلس النواب و ٣٥٠ من كبار المسؤولين.

٢٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري دمج حقوق الإنسان وأحكام الاتفاقية والقوانين المتعلقة بها في مناهج التدريب أثناء الخدمة في الإدارات وفي الدورات التدريبية للقضاة وفي الدورات التدريبية التي أجراها اتحاد شؤون المرأة في ميانمار، والدورات التدريبية التي أجرتها رابطة رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار.

٢٩ - وتضطلع لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة بدور رائد حتى يتسنى للمرأة إعمال حقوقها بنفسها وحتى يتمكن شعب بأسره بما في ذلك الموظفون في مختلف المنظمات الحكومية من فهم حقوق المرأة بوضوح على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفل حكومة ميانمار سنويا بيوم المرأة في ميانمار وباليوم العالمي للمرأة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في جميع الأقاليم وجميع الولايات وكذلك في إقليم اتحاد ناي بي تاو.

تدابير تطور المرأة (المادة ٣ من الاتفاقية)

التنفيذ

لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة

٣٠ - تم تشكيل لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة برئاسة الوزيرة الاتحادية لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٦ من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين والبرامج المستقبلية. وردا على الملاحظة الختامية رقم ١٧ للجنة، تم إصلاح لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ من أجل تنفيذ برامج تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتنمية المرأة. وفي وقت لاحق، تم أيضا تشكيل ١١ فريقا عاملا فرعيا تتألف من ممثلين عن الوزارات والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة حتى يتسنى الاضطلاع بمهام اللجنة المركزية على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، تم تشكيل لجان معنية بشؤون المرأة على صعيد الأقاليم والولايات لتنفيذ البرامج المتعلقة بالنهوض بالمرأة بشكل منهجي وعلى نطاق واسع. وسيتم أيضا تشكيل لجان معنية بشؤون المرأة على صعيد المقطعات والبلدات عندما تتخذ الإجراءات اللازمة في المستقبل.

٣١ - ولكفالة سير عمل آلية لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة، تتولى إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين المسؤولية عن توفير التمويل اللازم للجنة بموجب اعتمادات الميزانية المخصصة للوزارة. ويتعين وفقا للنظام السياسي المتغير، إعداد ميزانية منفصلة للجنة. ويندرج تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ من بين مهام لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة، كوسيلة لإحراز تقدم. وللمساعدة في تنفيذ مهام اللجنة بوسائل أخرى، تم تشكيل اتحاد شؤون المرأة في ميانمار في عام ٢٠٠٣، ورابطة رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار في عام ١٩٩١، ورابطة المشتغلات بالأعمال الحرة في ميانمار في عام ١٩٩٥، واتحاد الألعاب الرياضية النسائية في ميانمار في عام ١٩٩١، كمنظمات داعمة. وتتعاون لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة بشكل وثيق مع الفريق العامل المعني بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل.

٣٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تشكيل ثلاث مؤسسات، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية، وشبكة المساواة بين الجنسين التي تضم أكثر من ١٠٠ مجموعة نسائية، ومؤسسة تنمية المرأة والطفل في ميانمار التي تنفذ أنشطة تتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. كما تتعاون لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة مع هذه المنظمات.

قطاع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الفريق العامل

٣٣ - عُقد أول منتدى للتعاون الإنمائي في ميانمار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بهدف دعم التعاون الشفاف والفعال بين شركاء التنمية الوطنيين والدوليين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في قطاعات الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي للدولة. وتم وفقا لاتفاق ناي بي تاو الذي كان نتيجة للمنتدى، تشكيل ١٦ فريقا عاملا في القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك الفريق العامل المعني بقطاع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتتولى وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين رئاسة الفريق العامل المعني بقطاع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويتكون الفريق من ممثلين عن الوزارات المعنية والمنظمات الإنمائية الشريكة. ويضطلع الفريق العامل بدور حيوي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، وفي إعداد قانون القضاء على العنف ضد المرأة، وفي تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥.

٣٤ - ويتعين على الفريق العامل وضع خطة لإدارة شؤون حقوق المرأة في البلد بالتعاون مع الهيئات الحكومية المسؤولة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنمائية الشريكة المتعاونة.

الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢

٣٥ - بغية تنفيذ النهوض بالمرأة، تم وضع الأساليب والتشكيلات والإجراءات الكفيلة بالاعتراف بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، تم وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ بقيادة لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة وبالتعاون مع الوزارات المعنية وشبكة المساواة بين الجنسين وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالشؤون الجنسانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية وبدأ تنفيذها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وتحتوي هذه الخطة على ١٢ مجالا تتسم بأهمية حاسمة بالاستناد إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين والأهداف الإنمائية للألفية. وسيتم تنفيذ الخطة من خلال ٤ استراتيجيات مثل إجراء البحوث والتقييمات والتوعية والتنفيذ وإعداد الميزانيات ووضع المبادئ. وعلاوة على ذلك، سيتم وضع ٥ خطط عمل سنوية للمجالات الـ ١٢ التي تتسم بأهمية حاسمة وتنفيذها. وستقوم الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تتعاون في تنفيذ الخطة بتحمل أعباء التمويل وتوفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية بشكل جماعي.

تشكيل الوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية

٣٦ - تم إنشاء الوحدة المعنية بالشؤون الجنسانية ككيان منفصل في إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، حتى يتسنى بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في ميانمار. وسيتم توسيع نطاق هذا القسم ليشمل الأقاليم والولايات. كما يجري إنشاء وحدات معنية بالشؤون الجنسانية في وزارة التنمية الريفية ووزارة الصحة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدراج إجراء في الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، يتيح للوزارات المكلفة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية إنشاء وحدات معنية بالشؤون الجنسانية في كل منها.

تعزيز دور مشاركة المرأة في خدمات الدفاع الوطني

٣٧ - في قطاع الخدمات الدفاعية، يخدم الرجال وحدهم كأفراد مسلحين، ويتعين على النساء الخدمة كممرضات وطبيبات في وحدة الخدمات الطبية التابعة لخدمات الدفاع. ولذلك، ومن أجل تعزيز دور مشاركة المرأة في خدمات الدفاع التابعة للدولة، أمكن في عام ٢٠١٣ افتتاح تدريب الفتيات كطلاب ضباط كحدث بارز في ميانمار. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا تقديم دورات تدريبية على الحاسوب للرقباء من النساء (كتاب). وتم في معايير قبول النساء في التدريب كضباط والتدريب على استخدام الحاسوب كرقباء (كتاب)، تخفيض الحد الأدنى لوزن الجسم والطول والعمر للنساء لمراعاة الفوارق البدنية بين الذكر والأنثى.

المشاركة مع المجتمع المدني

٣٨ - منذ أن تولت الإدارة الجديدة مهامها في عام ٢٠١١، قامت بطريقة استباقية وبناءة وبالمشاركة مع المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية بتحديد التحديات التي يواجهها كل من المجتمعات على الصعيد الشعبي وحلها. وقد أشاد المنتدى المعني بالبناء السلمي للدولة وبدور المجتمع المدني، الذي عقد في يانغون يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بمشاركة الحكومة مع منظمات المجتمع المدني على أعلى مستوى سياسي، التي تمثلت في مشاركة الرئيس يو ثين سين في المنتدى وتبادله وجهات النظر مع أكثر من مائة من منظمات المجتمع المدني. وجرت في المنتدى مناقشات بشأن تعزيز حقوق المرأة وحمايتها، في جملة مواضيع أخرى. وتكفل المادة ٣٥٤ (ج) من الدستور حق كل مواطن في تكوين الجمعيات والمنظمات إذا كانت لا تتعارض مع القوانين التي تم سنها لحماية أمن الاتحاد، ومع بسط سلطة القانون والنظام والسلم الأهلي والهدوء أو النظام العام والآداب العامة . واعتبارا من آذار/مارس ٢٠١٤، تم تسجيل ٦٠٠ منظمة غير حكومية محلية و٩٩ منظمة غير حكومية دولية. وهي تعمل بنشاط في العديد من القرى والمدن في جميع أنحاء ميانمار.

المنح التي تقدم لمساعدة المنظمات الخيرية

٣٩ - ما برحت وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين تعترف بالمنظمات الخيرية المسجلة التي توفر المأوى للنساء الضعيفات وتقدم لها إعانات مالية. وقد زيد معدل المنح منذ ميزانية عام ٢٠١٢-٢٠١٣ لتلبية الاحتياجات الحالية. وتمكنت الوزارة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، من توفير مبلغ ٧١٩،٤٧ مليون كيات إلى ٥٨ منظمة خيرية، بما في ذلك المنازل الخيرية النسائية. وعلاوة على ذلك، قامت إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين أيضا بتقديم مساعدات مالية سنوية للأمهات

والأطفال (ثلاثة توائم فما فوق) من ميزانيتها. وقد زيدت هذه المنح لتلبية الاحتياجات الحالية.

التدابير المتخذة لصالح لمرأة ذات الإعاقة

٤٠ - تنص المادة ٣٢ (ألف) من دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨ على أن الاتحاد يتولى رعاية الأمهات والأطفال والأيتام وأطفال شهداء خدمات الدفاع والمسنين وذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تتولى إدارة الرعاية الاجتماعية دورا قياديا في صياغة قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتضمن المادة ١٧ من مشروع القانون الأحكام التالية فيما يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة:

(أ) يحق للمرأة ذات الإعاقة التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على قدم المساواة مع غيرها من النساء، وبحقوق المشاركة واتخاذ القرارات في المجتمع البشري وأيضا بتعزيز مستويات المعيشة في مجالات الصحة والتعليم والاقتصاد؛

(ب) المشاركة في كل برنامج يستهدف جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الرجال ذوي الإعاقة؛

(ج) الحق في المشاركة في تنفيذ كل برنامج لصالح النساء في ميانمار وفي التمتع بفوائده؛

(د) الحق في الحماية من جميع أشكال العنف والتمييز.

٤١ - وبالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ٢٧ (ب) من مشروع القانون على ضرورة اعتماد وتنفيذ الخطط اللازمة لتقليل نسبة حدوث الإعاقة بين الأطفال والنساء والنساء الحوامل والأطفال حديثي الولادة، وكبار السن.

٤٢ - ومن أجل تعزيز مشاركة النساء ذوات الإعاقة على مختلف المستويات، قامت وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين بالتعاون مع اتحاد ميانمار للنساء ذوات الإعاقة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية والشبكة النسائية، بعقد المنتدى المعني بالنساء ذوات الإعاقة يومي ١٥ و١٦ آذار/مارس ٢٠١٤ تحت شعار ”المنتدى المعني بتحقيق التنمية الشاملة للجميع: تعزيز مصداقية المرأة ووضعها“.

التدابير الخاصة المؤقتة (المادة ٤ من الاتفاقية)

التنفيذ

اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل

٤٣ - ورد وصف الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل بالتفصيل في الفقرة ٢٣ أعلاه. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة الفرعية المعنية بالمرأة والطفل بزيارات ميدانية منتظمة إلى الأقاليم والولايات، كما تقوم باستكشاف احتياجات النساء والأطفال وتلبيتها والصعوبات التي يواجهونها في مجالات معنية وتذليلها.

المساعي الرامية للقضاء على المعايير الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالتمييز ضد المرأة (المادة ٥ من الاتفاقية)

التنفيذ

٤٤ - في ميانمار، هناك أكثر من ١٠٠ من الأعراق الوطنية والثقافات والعادات والتقاليد والديانات التي تختلف باختلاف القبائل الوطنية. وتبذل وزارة الثقافة حاليا جهدا لتسجيل الوضع الحالي المتعلق بعادات القبائل الوطنية وتقاليدها وديانتها. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم إدارة الرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع شبكة المساواة بين الجنسين بتجميع البحوث حول المعايير الثقافية، والممارسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، بهدف التوصل إلى فهم أفضل للممارسات الاجتماعية والمعايير الثقافية في ميانمار، وكذلك لآثار هذه الممارسات والمعايير على الحياة اليومية للرجال والنساء. وعلاوة على ذلك، سيتم إجراء دراسة استقصائية للتقييم في الأقاليم والولايات (باستثناء إقليم ناي بي تاو الاتحادي) وستنجز خلال عام ٢٠١٤. وللحد من التمييز ضد المرأة إلى أقصى حد ممكن، تتعاون المنظمات الحكومية مع المنظمات غير الحكومية عن طريق الاضطلاع ببرامج التوعية وتنفيذ مهام إنمائية. ومع ذلك، هناك حاجة لوضع استراتيجيات محددة ونشر الوعي بين أفراد الشعب بالاستفادة من وسائل الإعلام على نطاق واسع وفعال.

التوعية بالعنف ضد المرأة

٤٥ - يضطلع اتحاد شؤون المرأة في ميانمار والمنظمات المعنية بشؤون المرأة على مختلف المستويات، بقيادة لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة، بأنشطة للتوعية بمختلف أنواع العنف وطبيعتها، وتبادل المعلومات عن البيئة التي يميل العنف إلى الحدوث فيها وأسباب إثارته، والآثار السلبية اللاحقة للعنف، وإجراء محادثات تثقيفية حول الرعاية الصحية والقوانين التي ينبغي أن تكون المرأة الضحية على علم بها، وإجراء مناقشة فعالة مع الجماعات النسائية. ويرد في المرفق ''دال'' لهذا التقرير بيان عن حالة أنشطة التوعية التي اضطلعت بها المنظمات المعنية

بشؤون المرأة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، تم في عام ٢٠١٢ نشر حوالي ٩١ مقالة ذات صلة بحقوق المرأة والقيادة والثقافة ومكافحة العنف ضد المرأة في الصحف الحكومية والمجلات والدوريات الخاصة. وابتداء من عام ٢٠١٣، تقوم وزارة الرعاية الاجتماعية بإجراء التدريب على التوعية بالعنف ضد المرأة في الدورات التدريبية المقدمة في المعهد المركزي للخدمة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك، خططت وزارة الرعاية الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، لإجراء تدريبات للتوعية بالعنف القائم على نوع الجنس بمساعدة خبراء أجانب في خمس مناسبات في عام ٢٠١٤ لما مجموعه ٣٢٠ شخصا من مسؤولي كلتا الوزارتين واتحاد شؤون المرأة في ميانمار على صعيد الأقاليم والولايات. ويجري التخطيط لتوفير التدريب على بناء قدرات قوة الشرطة والموظفين القضائيين والأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون على تنفيذ منع العنف ضد المرأة في جميع أنحاء الدولة.

إجراء البحوث عن العنف ضد المرأة

٤٦ - بغية التنفيذ الفعال لمنع العنف ضد المرأة، تجري وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع شبكة المساواة بين الجنسين بحوثا نوعية حول العنف ضد المرأة وقدرتها على الصمود في ميانمار، بالإضافة إلى بحوث عن المعايير الثقافية والممارسات الاجتماعية والمساواة بين الجنسين في ميانمار، وتهدف إلى الانتهاء منها في عام ٢٠١٤. وستتولى إدارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان إجراء بحث كمي لدراسة العنف ضد المرأة من خلال جمع البيانات على صعيد الدولة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وتتمثل النتيجة المتوقعة من هذه الدراسات البحثية في الحصول على معلومات دقيقة عن أنواع وأصناف العنف الذي تتعرض له المرأة في ميانمار، والأسباب التي ربما يمكن أن تؤدي إلى العنف ضد المرأة، والاستراتيجيات المناسبة للتعامل مع حدوث العنف والحد منه في ميانمار. وستراعى نتائج البحوث في وضع القانون المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، كعوامل أساسية لإدراجها في القانون.

٤٧ - وأجرى مكتب النائب العام للاتحاد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييما لإمكانية الوصول إلى العدالة في ٣ أقاليم وولايات في عام ٢٠١٣. ويستعرض التقييم حالة وصول المرأة إلى العدالة والتحديات التي تواجهها.

٤٨ - وتقوم وزارة الرعاية الاجتماعية بتحليل للوضع الجنساني بالتعاون مع الوزارات الشريكة، وفريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بالمسائل الجنسانية (مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم وصندوق السكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين

الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومصرف التنمية الآسيوي). ويولي هذا التقييم الأولوية الأولى لـ ٤ قطاعات تتمثل في كسب الرزق والاقتصاد والصحة والتعليم وحق المرأة في اتخاذ القرار. وسوف يستخدم هذا التقييم كعوامل أساسية في استعراض تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، وكذلك في تقديم اقتراحات بشأن السياسات العامة.

وضع قانون مكافحة العنف ضد المرأة

٤٩ - ورد وصف إعداد مشروع قانون مكافحة العنف ضد المرأة في الفرع المتعلق بالمادة ٢ أعلاه.

تقديم ما يلزم لحماية الضحايا ومساعدتهم

٥٠ - ستقوم وزارة الرعاية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة بيي-غي-خين، وهي منظمة غير حكومية محلية، بتنفيذ مشروع للوقاية المجتمعية من العنف ضد المرأة في ٤ بلدات في ولاية شان، وفي إقليم أييارودي وإقليم ماندالاي. ووفقا لهذا المشروع، فيما يتعلق بالمعلومات عن العنف والخدمات، تم تدشين مراكز صديقة للمرأة حيث تتمكن المرأة من المناقشة والتشاور بصراحة في البلدات المستهدفة الأربع. وبالمثل، سيتم فتح مثل هذه المراكز في الأقاليم والولايات الأخرى. ومن أجل فتح ملاجئ مؤقتة على الصعيد الوطني وتعزيز قطاعات الدعم الصحي والدعم النفسي والدعم القضائي والدعم الأمني، تم وضع المشروع وتقديمه إلى الفريق العامل المعني بقطاع تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على الحصول على مزيد من المساعدة التقنية من المنظمات الإنمائية الشريكة.

اتخاذ إجراءات ضد مرتكبي العنف ضد المرأة

٥١ - تعد ميانمار مجتمعا يعارض المعايير والممارسات التمييزية ضد النساء والفتيات والضارة بهن. واستجابة للملاحظة الختامية رقم ٢٥ للجنة، لم يعد يُتسامح مطلقا مع العنف القائم على نوع الجنس بمقتضى الثقافة أو بموجب القانون. وينص قانون الإجراءات الجنائية وقانون العقوبات على عقوبات وجزاءات شديدة على أولئك الذين يرتكبون الاغتصاب أو العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وتقوم حكومة ميانمار باتخاذ الإجراءات القانونية ضد الجناة المتورطين في العنف ضد النساء المنتميات إلى الجماعات العرقية المسلحة.

٥٢ - وهناك سياسة تنص على عدم التسامح مطلقا مع أي سوء سلوك جنسي يرتكبه أفراد الجيش كذلك. وتمت خلال الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ الى آذار/مارس ٢٠١٢، إحالة ضابطين و ٣٣ من الرتب الأخرى الذين قيل إنهم ارتكبوا حالات اغتصاب إلى المحاكم المدنية. وصدرت بحقهم عقوبات شديدة تراوحت من السجن لمدة سبع سنوات إلى عقوبة الإعدام. ويمكن للمنظمات المشاركة في أنشطة مكافحة العنف ضد المرأة أن تتقدم بشكاوى إلى أقرب سلطة عسكرية أو مدنية من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق الجناة. وتقوم السلطات العسكرية الحكومية باتخاذ إجراءات فورية ضد الأفراد العسكريين المتهمين عند تلقي الشكاوى. ويرد ذكر عدد حالات الاغتصاب ووضعها في المحاكم التابعة لمختلف الولايات والأقاليم في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ في المرفق ''هاء'' و ''هاء-١''.

حالة مشاركة المرأة في مهام بناء السلام والأمن

٥٣ - يعتبر السلام الداخلي شرطا ضروريا لتنمية الديمقراطية والدولة. ولذلك، فإن حكومة الاتحاد تبذل الجهود الكفيلة بإقرار السلام في مختلف أنحاء البلد. ومن أجل تحقيق السلام الداخلي وإعادة الوحدة الوطنية، تم تشكيل اللجنة المركزية واللجنة العاملة على صعيد الاتحاد. وتتكون اللجنة العاملة على صعيد الاتحاد من ٥٢ عضوا من نواب البرلمان من بينهم امرأتان. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مركز ميانمار للسلام لتعجيل تدابير صنع السلام.

٥٤.- بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تعزيز مشاركة المرأة في تنفيذ عملية صنع السلام، عقدت وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين بالتعاون مع اتحاد شؤون المرأة في ميانمار ووكالات الأمم المتحدة اجتماعا حول ''اليوم المفتوح حول المرأة والسلام والأمن'' في عام ٢٠١٣؛ والحوار النسائي الوطني؛ واجتماعا حول المرأة والسلام والأمن والتنمية في عام ٢٠١٣ بالتعاون مع شبكة المساواة بين الجنسين، وشبكة المنظمات النسائية في ميانمار ومنظمات المجتمع المدني ومنتدى المجتمع المدني من أجل السلام؛ والمنتديين الأول والثاني لصوت المرأة في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية وشبكة المساواة بين الجنسين وشبكة المنظمات النسائية في ميانمار ومنظمات المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، أمكن عقد المنتدى الدولي الأول للمرأة في عام ٢٠١٣ الذي شاركت فيه نساء ميانمار بنشاط. وعلاوة على ذلك، تحضر نساء ميانمار نيابة عن الدولة، في حلقات العمل حول المرأة والسلام والأمن التي تعقد في منطقة آسيان.

حظر الاتجار بالنساء وما يتصل به من الاستغلال الجنسي (المادة ٦ من الاتفاقية)

التنفيذ

التدابير المتخذة للقضاء على الاستغلال الجنسي للنساء والأطفال

٥٥ - عملت قوة الشرطة في ميانمار بالتعاون مع وزارة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي ووزارة الفنادق والسياحة على إجراء ما مجموعه ١ ١٧٢ محادثة تثقيفية بشأن الاتجار بالأشخاص والاعتداء الجنسي على الأطفال، حضرها ما مجموعه ٥٢٢ ٧٨٤ من الموظفين؛ وأجريت ١٠ حلقات عمل إضافية حضرها ٢٧٨ موظفا. ويجري بشكل منهجي ومنتظم التدقيق والفحص للتعرف على للسياح الذين يعتدون على الأطفال وحظر منحهم تأشيرات. وعلاوة على ذلك، تم من أجل منع الاعتداء الجنسي على الأطفال، توزيع ١٠ ٠٠٠ لاصقة و ٣ ٠٠٠ ملصق و٢ ٠٩٣ كتيبا عن الاتجار بالأشخاص، وتم توزيع مواد ونشرات تتعلق بالإعلام والتثقيف والاتصال على جمعية أصحاب المشاريع الفندقية والفنادق الخاصة والمجموعات السياحة ومركبات النقل لغرض التوعية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

٥٦ - وتم في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، من أجل تعزيز زخم القضاء على الاتجار بالأشخاص، توسيع نطاق وحدة مكافحة الاتجار بالبشر التي تتكون رسميا من ١٧٦ من أفراد الشرطة ورفع مستواها لتصبح شعبة مكافحة الاتجار بالأشخاص. ويرد موقع انتشار شعبة مكافحة الاتجار بالأشخاص في المرفق ''واو'' لهذا التقرير، وترد قائمة قوام الشعبة في المرفق ''زاي''.

٥٧ - وتم خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣، الإبلاغ عما مجموعه ٨٢٠ حالة تتعلق بالاتجار بالبشر في ميانمار. ومن هذه الحالات، كان هناك ١٠٢ حالة محلية تتعلق بالاتجار من الريف إلى المدن، و ٧١٨ حالة تتعلق بالاتجار عبر الحدود. وتمت إحالة تلك الحالات الـ ٨٢٠ إلى المحاكم، واتخذت إجراءات بحق ٢٧٠ ٢ من الجناة بموجب القانون. ومن أصل ضحايا الاتجار اللاتي بلغ عددهن ٧٦٨ ١، تم إنقاذ ٣٣١ ١ ضحية. وترد قائمة القضايا والإجراءات التي تم اتخاذها ضد المتهمين في المرفق ''حاء'' لهذا التقرير.

٥٨ - وبدأ الخط الساخن الخاص بالاتجار بالبشر بالعمل في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ووردت ٤٤٣ شكوى من الجمهور وتمت تسويتها. ومن أصل ٤٤٣ شكوى، كانت هناك ١٣٠ حالة تتعلق بمفقودين وتم اكتشاف ١١٨ منهم ولم شملهم مع أسرهم. كما تم إنقاذ ٨ ضحايا للاتجار بالبشر و٧ من العمال ضحايا الاستغلال وأعيدوا إلى وطنهم الصين بمساعدة الخط الساخن.

٥٩ - ومن أجل تجنب سوء السلوك في محاكمة مرتكبي الاتجار بالبشر أو اعتقال الأبرياء وخاصة بين النساء المنتميات للجماعات العرقية، أصدر الجهاز المركزي لقمع الاتجار

بالأشخاص في ميانمار مرسوما يتعلق بتوجيه الاتهام للمتاجرين بعد التدقيق في قضايا الاتجار المقدمة من شرطة الأقاليم والولايات وفقا للمشورة القانونية من أعضاء النيابة العامة. ويحق للمشتبه بارتكابهم جريمة الاتجار الدفاع عن أنفسهم في المحاكم من خلال الاستعانة بمحامين. وعندما يعتقد هؤلاء بأن العقوبة المفروضة عليهم ليست عادلة، فإن لهم الحق في الاستئناف. وإذا قامت الضحايا بإرسال شكاواهن مباشرة، تُتخذ الإجراءات اللازمة على الفور. ومع ذلك، هناك حاجة إلى توفير التدريب المتعلق ببناء القدرة على مراعاة المنظور الجنساني لمقدمي الخدمات الذين يتولون مساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

الأحكام المتعلقة بتقديم الدعم لضحايا الاتجار واتخاذ التدابير اللازمة

٦٠ - تنص المادة ٢٢ من قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٥ على أنه يحق للجهاز المركزي لقمع الاتجار بالأشخاص إنشاء صندوق بالأموال التي تقدمها الدولة وتبرعات المصادر المحلية والأجنبية، وقبول وإدارة الممتلكات التي تقدمها الدولة والممتلكات التي تتبرع بها المصادر المحلية والأجنبية لاستخدامها في قمع الاتجار بالأشخاص وإعادة ضحايا الاتجار إلى أوطانهن وإعادة تأهيلهن. وحتى يتسنى اتخاذ تدابير وفقا للمادة ٢٢ من قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص، تم في ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إنشاء لجنة استكشاف مصادر التمويل والإشراف عليها ولجنة مراقبة الخزانة لمنع الاتجار بالأشخاص وحماية ضحاياه وإعادتهن إلى أوطانهن وإعادة تأهيلهن.

٦١ - وفيما يتعلق بتنفيذ الحكم المذكور أعلاه في خطة العمل الوطنية الخمسية الثانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، قررت المحاكم المعنية منح تعويض قدره ٠٠٠ ٩٨٧ ٤ كيات إلى ١٩ ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر من بين ١٢ حالة تتعلق بالاتجار بالأشخاص. وعلاوة على ذلك، إذا رغبت الضحايا في المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بهن عن طريق المحكمة، يقوم الجهاز المركزي لقمع الاتجار بالأشخاص، بالتنسيق مع الإدارات المعنية والجمعيات الاجتماعية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالاستعانة بمحامين وتقديم المساعدة القانونية مجانا.

٦٢ - وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا لعمليات استعراض تنفيذ المهام التي يضطلع بها الجهاز المركزي لقمع الاتجار بالأشخاص في ميانمار، يتعين أيضا إعادة النظر في قانون مكافحة الاتجار بالبشر.

٦٣ - وخلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٣، استخدمت المنظمات الحكومية والمنظمات المحلية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية ٨،١٠٩ ٢٨ مليون كيات في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وتكفلت الوزارات الحكومية المختصة بنسبة ١،٧٢ في

المائة من النفقات وتحملت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية نسبة ٢٧،٩ في المائة.

التنفيذ الفعلي لخطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص

٦٤ - خلال فترة أول خطة عمل وطنية خمسية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، تم تنفيذ الأنشطة التالية للتصدي للاتجار بالبشر: إصدار قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وإنشاء الجهاز المركزي، وإنشاء لجان معنية بقمع الاتجار بالأشخاص على صعيد الأقاليم والولايات والمقاطعات والبلدات؛ والتعاون بين الشركاء الحكوميين والإنمائيين في مجال صنع السياسات؛ وتنفيذ أنشطة الوقاية والملاحقة القانونية والحماية وبناء القدرات بما يتماشى مع القواعد والمعايير الدولية؛ والتعاون مع عملية مبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار ومشروع آسيا الإقليمي المتعلق بالاتجار بالأشخاص؛ وتوقيع مذكرات تفاهم مع دول الجوار، ولا سيما الصين وتايلاند في عام ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، تم إنشاء ما مجموعه ١٦ ٥٨٩ مجموعة مجتمعية للرصد في الأقاليم والولايات وتحديد مسؤولياتها. ويجري تنفيذ خطة العمل الوطنية الخمسية الثانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ مع خطط العمل السنوية. ويجري تنفيذ خطط العمل السنوية في ميانمار، في إطار خطة العمل الوطنية عاما بعد عام بالتعاون مع ١٨ هيئة حكومية و٩ من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية فيصبح مجموعها ٢٧ وكالة حكومية وغير حكومية. وبالإضافة إلى ذلك، تم الاحتفال في ميانمار يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ بيوم مكافحة الاتجار بالأشخاص في جميع أنحاء البلاد في الوقت نفسه.

التوعية بمكافحة الاتجار بالأشخاص

٦٥ - يجري تنظيم دورات تدريبية للأشخاص الذين يضطلعون بأنشطة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص من مختلف المستويات حتى يتمكنوا من فهم قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠٠٥. وحضر تلك الدورات التدريبية خلال العام ٢٠٠٧-٢٠١٣، ما مجموعه ٢١٠ ٠٣٠ فردا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برامج خاصة في أقاليم يانغون وباغو وأيياروادي حيث يعتبر الاتجار أكثر شيوعا، من أجل التوعية بقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص والتعليمات الأخرى الموجهة للجمهور.

٦٦ - وبدأ في عام ٢٠١١ تشغيل موقع على الإنترنت من أجل إطلاع الجمهور على المعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر. ويمكن الاطلاع على القوانين المتعلقة بالاتجار بالبشر، ومذكرات التفاهم، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وغير ذلك من المعلومات من الموقع

www.myanmarhumantrafficking.gov.mm. وتمس الحاجة إلى القيام بتسجيل منهجي للمعلومات المتعلقة بالاتجار بالبشر من حيث الجنس والعرق والعمر والمنطقة الحضرية والريفية على صعيد الأقاليم والولايات.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، قامت شبكة MTV بمساعدة جمعية فرانسوا زافييه باغنود واليونيسيف ومنظمة الرؤية العالمية ومؤسسة إنقاذ الطفل، بإنتاج مقاطع فيديو تثقيفية ولقطات فيديو وأغان وقصص قصيرة حول الاتجار بالبشر وبثها من خلال البرامج التلفزيونية في ميانمار . وتم خلال عام ٢٠١٢، تقديم عروض مسرحية تثقيفية عن الاتجار بالبشر وعروض على الطريق في ٤ من الأقاليم والولايات، لتثقيف مجموعات من الجمهور في البلد تجاوزت أعدادها ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

٦٨ - ووفقا لتوجيهات الجهاز المركزي لقمع الاتجار بالأشخاص، تم الاضطلاع بالأنشطة التالية: نصب لوحات إعلانية في محطات الحافلات، وعرض أشرطة فيديو تثقيفية عن الاتجار بالبشر على شاشات مثبتة على مركبات وفي مناطق الاستراحة في محطات الحافلات، وتعليق ملصقات تثقيفية في مناطق الاستراحة في محطات الحافلات على الطرق الرئيسية، ونشر لاصقات تثقيفية في حافلات الركاب التي تعمل على الطرق الرئيسية، وتوزيع منشورات على عمال النقل والركاب، وتوفير التثقيف حول الاتجار بالبشر لعمال النقل في مجموعات صغيرة. وعلاوة على ذلك، يجري الاضطلاع بأنشطة التوعية بالاتجار بالبشر من خلال وسائل الإعلام المطبوعة. وتم من أجل نشر وتوزيع كتيبات باللغات الإثنية نشر ٥٠٠ ٢٠٥ منشورا بلغة الكاشين، و٠٠٠ ٣٩٥ منشورا بلغة ميانمار، و٥٠٠ ١٠١ منشورا بلغة الكايين و٠٠٠ ١٠١ منشورا بلغة الشان، كما تم نشر ٥٠٠ ٣ نسخة من سلسلة أغاني ''مصباح الحب''. ومن الضروري القيام بمزيد من البحث والاستقصاء عن أسباب الاتجار بالبشر في ميانمار من وجهات النظر الجنسانية والثقافية والحضارية.

تدابير الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج والتأهيل النفسي المتخذة لصالح ضحايا الاتجار

٦٩ - لتوفير الرعاية لضحايا الاتجار بصورة منفصلة وخاصة، تم افتتاح ملاجئ جديدة سعة كل منها ٥٠ سريرا لضحايا الاتجار في موسى وماندالاي وكاوثونغ. وتستقبل هذه الملاجئ المؤقتة النساء المتاجر بهن اللاتي تمت إعادتهن إلى الوطن من تايلند والصين وتقدم لهن الرعاية والمساعدة اللازمة. كما سيتم فتح مثل هذه الملاجئ في ميواوادى وتشيليك في المستقبل القريب.

٧٠ - وتم عام ٢٠١٤ افتتاح مركز المعلومات لضحايا الاتجار بإشراف إدارة الرعاية الاجتماعية من أجل القيام بأنشطة من قبيل تقديم المعلومات اللازمة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والتعاون مع الوكالات الداعمة للضحايا ومساعدة ضحايا الاتجار بالبشر على الحصول على فرص العمل بعد إعادتهن إلى الوطن.

٧١ - وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع قوة الشرطة في ميانمار واتحاد شؤون المرأة في ميانمار ومشروع الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن الاتجار بالبشر واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الرؤية العالمية ومنظمة إنقاذ الطفولة بتقديم خدمات إعادة التأهيل ودعم إعادة الإدماج إلى ١ ١٤٥ من ضحايا الاتجار في ميانمار وأسرهن اللاتي تمت إعادتهن إلى الوطن من الصين وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا وتيمور ليشتي وجامايكا وسنغافورة.

٧٢ - وقد تمكنت إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين من وضع المبادئ التوجيهية الوطنية المتعلقة بالعودة/الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لضحايا الاتجار، وتخطط لتقديم التدريب لمقدمي الخدمات المتعلقة بمكافحة الاتجار على التطبيق الفعال للمبادئ التوجيهية.

٧٣ - وقد وقعت ميانمار مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الاتجار بالبشر مع تايلاند في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ويجري منذ عام ٢٠٠٩ وضع وتنفيذ خطط عمل من أجل النجاح في تنفيذ مذكرة التفاهم الثنائية. وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، عقدت اجتماعات في ١٤ مناسبة لإدارة حالات عبور الحدود بين ميانمار وتايلاند بشأن عودة ضحايا الاتجار وإعادة إدماجهن. وتم إيفاد موظفي ميانمار التابعين لإدارة الشؤون الاجتماعية المعنيين بقضايا معينة لزيارة مأوى رعاية الضحايا في تايلاند في ما مجموعه ٢٣ مناسبة. ونتيجة لذلك، أصبحت عملية الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج سريعة وسلسة، وساعد هذا الإجراء على فضح المتاجرين بالبشر.

٧٤ - ومن أجل التنفيذ المنهجي لإعادة ضحايا الاتجار إلى الوطن وإعادة إدماجهن، تم في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣ في ناي بي تاو، التوقيع على ”إجراءات التشغيل الثنائية الموحدة لإدارة الحالات وإعادة ضحايا الاتجار إلى الوطن وإعادة إدماجهن“ بين ميانمار وتايلاند. وبالإضافة إلى ذلك، تم في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣، تنقيح واعتماد استمارة حالة جديدة لتسجيل المعلومات عن فرادى ضحايا الاتجار لاستخدامها بين عدة بلدان إقليم ميكونغ.

الرصد والتقييم المنهجيان بما في ذلك جمع البيانات والتقييمات

٧٥ - قام الجهاز المركزي لقمع الاتجار بالأشخاص منذ عام ٢٠٠٧ بإنشاء نظام قاعدة بيانات ويعكف على تسجيل الأنشطة التي يضطلع بها سنويا في إطار خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛ كما إنه يقوم بتحليل الحالات وتقييم نقاط القوة والضعف واستعراضها، ونشر تقرير مرحلي سنوي، واستكشاف التحديات، وتصميم الخطط المستقبلية بشكل منتظم. وتم تدريب تسعة من أفراد الشرطة على رسم خرائط نظام المعلومات الجغرافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وكلفوا بالعمل في وحدة نظام قاعدة البيانات.

مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة (المادة ٧ من الاتفاقية)

التنفيذ

٧٦ - فيما يتعلق بحق المرأة في المشاركة في الحياة السياسية والعامة على قدم المساواة مع الرجل، ينص دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨ على ما يلي:

(أ) تنص المادة ٣٤٩ على أن المواطنين يتمتعون على قدم المساواة بالحق في القيام بالمهام التالية: الوظائف العامة؛ ومزاولة المهن؛ والتجارة؛ والمشاريع التجارية؛ واكتساب الدراية التقنية والمهنية؛ واستكشاف الفنون والعلوم والتكنولوجيا.

(ب) تنص المادة ٣٦٩ (ألف) على أن لكل مواطن الحق في الانتخاب وفي أن يُنتخب لعضوية مجلس الشعب ومجلس الشيوخ ومجالس الأقاليم والولايات، رهنا بأحكام هذا الدستور والقوانين ذات الصلة .

مشاركة المرأة في مستوى صنع القرار

٧٧ - إن حالة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة العامة والسياسية والمهنية آخذة في التحسن بالمقارنة مع الماضي. وعلى الرغم من أن أصحاب المعالي من الرجال وحدهم كانوا يتولون الخدمة الحكومية على مستوى الوزراء في الحكومة السابقة، فإن اثنتين من صاحبات المعالي تتوليان مسؤولية الوزيرة الاتحادية لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين والوزيرة الاتحادية لوزارة التعليم في الحكومة الاتحادية الحالية . وبالإضافة إلى ذلك، فإن ما مجموعه ١٤ من صاحبات السعادة تخدمن في مناصب نواب الوزراء على صعيد الاتحاد في وزارة التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية؛ ووزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الحفاظ على البيئة والغابات؛ ووزارة العمل والعمالة

والضمان الاجتماعي؛ ووزارة الثقافة؛ والمصرف المركزي لميانمار؛ ولجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان؛ والمحكمة الدستورية.

٧٨ - وبلغت نسبة مشاركة المرأة في الهيئات الحكومية ووزارات الدولة ٥١،٤٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و٥١،٦٥ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، و٥٢،٣٩ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١[1]. ويتبين من ذلك، أن نسبة مشاركة المرأة تتزايد عاما بعد عام. وعلاوة على ذلك، بلغ معدل الإناث اللاتي تشغلن منصب نائب مدير فما فوقه أو ما يعادله ٣٢،٥٢ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، و٣٦،٠٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، و ٣٦،٦١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولذلك فمن الواضح أن النسبة تتزايد عاما بعد عام. ويرد في المرفق ''طاء'' لهذا التقرير وصف حالة مشاركة المرأة والإناث اللاتي تشغلن منصب نائب مدير فما فوقه أو ما يعادله في مؤسسات الدولة والوزارات المعنية.

مشاركة المرأة في مجالس ميانمار

٧٩ - بعد الانتخابات العامة الديمقراطية المتعددة الأحزاب التي جرت في عام ٢٠١٠، ازداد معدل تمثيل الإناث بالمقارنة مع المعدلات السابقة. وفي انتخابات عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١٢، تم انتخاب ما مجموعه ١٣٨ مرشحة وتم انتخاب ٥٥ منهن كنائبات في المجالس. وتشير البيانات إلى أن هناك ٤ عضوات في مجلس الشيوخ، و٢٦ نائبة في مجلس الشعب، و٢٥ نائبة في مجالس الأقاليم والولايات.

مشاركة المرأة في قطاع القضاء

٨٠ - هناك ١ ٠٩١ من الموظفين القضائيين المعينين في جميع أنحاء البلاد. ويبلغ عدد الذكور منهم ٥٤٤ وعدد الإناث ٥٤٧. وهناك أيضا ٥٢ قاضيا في المحاكم العليا في الأقاليم والولايات. منهم ١٦ قاضية و٣٦ قاضيا يضطلعون بواجباتهم.

٨١ - من أجل ضمان تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها ودورها الرائد، والنجاح بشكل فعال في صنع السياسات المتعلقة بتنمية المرأة، تمس الحاجة أيضا إلى الاضطلاع بأنشطة التوعية وبرامج بناء القدرات ومساعدتها لتعزيز مشاركتها في مجالس البرلمان وعلى صعيد صنع القرار. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة أيضا لتسجيل حالة مشاركة المرأة في مختلف المستويات والقطاعات من حيث السن والعرق والانتماء الحضري والريفي.

(1) بيانات إحصائية عن الأطفال والنساء في ميانمار عن عام ٢٠٠٩ صادرة عن المنظمة المركزية للإحصاءات.

التمثيل على المستوى الدولي (المادة ٨ من الاتفاقية)

التنفيذ

٨٢ - وفيما يتعلق بالتمثيل على المستوى الدولي، ليس هناك أية قيود عليه بموجب القانون. وقد بلغ معدل مشاركة المرأة في وظائف نائب مدير وما فوقها أو ما يعادلها في وزارة الخارجية ١٧،١٦ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وارتفع إلى ٢١،٧٨ في المائة في عام ٢٠١١. وحتى عام ٢٠١٣، كان هناك ما مجموعه ٤٨٥ من الموظفات (٥١،٧١ في المائة) يعملن في وزارة الخارجية. ويعمل ما مجموعه ٣٧٣ موظفة (٦٠،٦٧ في المائة) في المقر و١١٢ موظفة (٣٨،٤٩ في المائة) في سفارات ميانمار ومكاتبها التمثيلية وقنصلياتها في الدول الأجنبية. وفي الوقت الحاضر، تقوم وزارة الخارجية بالاشتراك مع وزارة التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية بتقديم دورات تدريبية للملحقين الاقتصاديين، وتم تعيين ٤ ملحقات اقتصاديات (يمثلن نسبة ٤٥ في المائة من العدد الإجمالي للعاملين في وظيفة ملحق اقتصادي في البعثات في الخارج) في ٩ من سفارات ميانمار في الخارج.

٨٣ - وبالإضافة إلى ذلك، حضر ممثلات ميانمار من المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية كرئيسات للوفود أو مندوبات عن الدولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة والمؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة ووكالاتها، وفي مؤتمر نزع السلاح، ومؤتمر منظمة العمل الدولية، ومؤتمرات القمة العالمية، وجمعية الصحة العالمية، ومؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٤ - وتعمل المرأة في ميانمار كعضوة في لجنة رابطة آسيان المعنية بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، وفي اللجنة المعنية بالمرأة التابعة للرابطة، وتضطلع أيضا بواجبات في أمانة الآسيان كموظفة. وحضر الوفد الذي ترأسته الوزيرة الاتحادية لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين الاجتماع الوزاري الأول المعني بالمرأة الذي عقدته رابطة الآسيان في لاوس في عام ٢٠١٢ ومنتدى المرأة الذي عقد في فرنسا في عام ٢٠١٣. كما قام وفد نسائي من ميانمار بجولة دراسية على المنظمات النسائية ومنظمات حقوق الطفل في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٢، وحضر الدورة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تم اختيار ٣ من موظفات وزارة الخارجية في ميانمار وإيفادهن في برنامج الأمم المتحدة للمنح الدراسية بشأن نزع السلاح في أعوام ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ و ٢٠١٣.

٨٥ - وحضر ممثلات عن العاملات من منظمة الفلاحين والعمال الزراعيين، وممثلات عن ربات العمل من اتحاد ميانمار لغرف التجارة والصناعة في مؤتمر العمل الدولي الثاني بعد المائة الذي عقد في سويسرا في عام ٢٠١٣. وحضر الوفد المكون من ١٦ عضوا الذي يضم ممثلين

عن الحكومة وممثلين عن العاملات وممثلين عن أرباب العمل والمستشارين ذلك المؤتمر. وكان من بين المندوبين، ٦ نساء، بما في ذلك مستشارات.

الجنسية (المادة ٩ من الاتفاقية)

التنفيذ

٨٦ - يتمتع الرجال والنساء والأطفال في ميانمار على قدم المساواة بالحق في اكتساب جنسيتهم أو تغييرها أو الاحتفاظ بها. ولا يتضمن قانون الجنسية في ميانمار لعام ١٩٨٢ أي أحكام تمييزية أو تقييدية ضد المرأة وأطفالها. وينص قانون الطفل لعام ١٩٩٣، على أن لكل طفل الحق في الجنسية وفقا لأحكام القانون القائم. وتم بمقتضى قانون الجنسية في ميانمار لعام ١٩٨٢، منح ١٤٠ ١٢ من مقدمي الطلبات مركز المواطن المنتسب والمواطن المتجنس خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ دون أي تمييز ضد المرأة. ويتمتع النساء والرجال على قدم المساواة بالحق في الحصول على مركز المواطن المنتسب والمواطن المتجنس.

٨٧ - واستجابة للملاحظة الختامية رقم ٣١ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، قام ثمانية من أعضاء مجلس الشيوخ بمناقشة قانون الجنسية في ميانمار لعام ١٩٨٢ في الجلسة العادية الخامسة لأول مجلس للشيوخ. وقرر المجلس مواصلة العمل بقانون الجنسية في ميانمار لعام ١٩٨٢ كما هو دون تعديل أو إلغاء.

التعليم (المادة ١٠ من الاتفاقية)

التنفيذ

٨٨ - في قطاع التعليم، يجري تنفيذ خطة تطوير التعليم في الأجل الطويل ومدتها عشرون عاما التي تشمل برامج التعليم الأساسي والعالي من أجل تنمية الموارد البشرية اللازمة لتطوير الأمة،. وتمشيا مع خطة تطوير التعليم في الأجل الطويل واعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، يجري تنفيذ خطة العمل الوطنية لتوفير التعليم للجميع في ميانمار للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. وبلغ الإنفاق على قطاع التعليم ٥٧٢،٨٩٢ ١٥٥مليون كيات في عام ٢٠٠٧ وازداد إلى مبلغ ٨٢٥،٦٢٥ ٦٤٢ مليون كيات في عام ٢٠١٣.

٨٩ - وتبين أن عدد الفتيات اللاتي يذهبن إلى المدرسة في العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣ قد انخفض بنسبة ٠،٤ في المائة في المرحلة الابتدائية لكنه زاد بنسبة تزيد على ٣ في المائة في المرحلتين المتوسطة والعليا بالمقارنة مع العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتم في إطار برنامج خاص للتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي تزويد جميع طلاب المرحلة الابتدائية بمجموعة كاملة

من الكتب المدرسية والكراسات مجانا، بدءا من العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، وقدم لكل منهم أيضا مبلغ ١٠٠٠ كيات. وعلاوة على ذلك، تقدم لجميع طلاب المرحلة المتوسطة بدءا من العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، مجموعة كاملة من الكتب المدرسية مجانا ويعفون من الرسوم المدرسية.

٩٠ - وفي مرحلة التعليم الأساسي، بلغ معدل التسرب من المدارس ٣،١٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٧. ولا تختلف فرص التعلم للفتيات والفتيان في المناطق الحضرية والريفية اختلافا كثيرا . ومع ذلك، هناك حاجة لإجراء المزيد من الأبحاث عن الصعوبات الرئيسية التي تعيق فرص التعلم للنساء والفتيات، وعن حالة الوصول إلى التعليم النظامي والتعليم غير النظامي. ولذلك، سيجري وضع وتنفيذ خطط عمل تتماشى مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣- ٢٠٢٢.

٩١ - وقد ازداد عدد النساء اللاتي حضرن برنامج الدراسات العليا في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤ بنسبة ٠،١١ في المائة بالمقارنة مع العام ٢٠٠٦. وقد ازداد عدد النساء اللاتي حصلن على درجة الدكتوراه بنسبة ٣،٩٧ في المائة. وسيدرج في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣ -٢٠٢٢ إجراء بحوث عن حالة فرص وصول المرأة الفعلي للتعلم في الجامعات المهنية، مثل العلوم والتكنولوجيا والصناعة، وكذلك في التعليم غير الرسمي. وفي قطاع التعليم الأساسي، بلغت نسبة النساء من المعلمين، ٨٥،٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤. أما على المستوى الجامعي، فقد زاد معدل الأساتذة من النساء بنسبة ٩،١ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦.

٩٢ - وأصبحت الدولة بدءا من العام الدراسي ٢٠١٢-٢٠١٣، تتولى على نحو متزايد، اختيار مستحقي المنح الدراسية للمرحلة الجامعية والمرحلتين المتوسطة والثانوية ودفع رواتب المعلمين. وسيتم خلال ٤ سنوات اعتبارا من العام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، دفع رواتب المعلمين وتكاليف الدورات التدريبية وتحديد المنح الدراسية للفقراء ودفعها من القروض التي ستقدم دون فوائد بمساعدة من البنك الدولي.

٩٣ - وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تحقيق المساواة بين المناطق في توفير التعليم الأساسي، يجري توسيع نطاق برامج التعليم ليشمل البلدات الفرعية، لكي يكون في كل منها على الأقل مدرسة ثانوية ذات صورة حسنة. كما يجري توفير وسائل الإيضاح والأجهزة المخبرية لتحسين قدرات طلاب مرحلة التعليم الأساسي على التعلم. ويجري من أجل تعزيز جودة التعليم والتعلم، تنفيذ برامج تدريبية تُعنى بتعزيز قدرات المعلمين.

٩٤ - وعلاوة على ذلك، قدمت اليونيسف مساعدة لمشروع التعليم؛ و تم تنفيذ برنامج ''التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين'' لتوفير التعليم الأساسي الجيد لجميع الأطفال دون تمييز بين الجنسين. كما تتمتع المرأة على قدم المساواة بإمكانية المشاركة في الأنشطة التعليمية الأخرى مثل التعليم مدى الحياة، وبرنامج محو أمية الكبار أثناء الخدمة، والألعاب الرياضة والتربية الصحية.

٩٥ - وحتى تتاح الفرصة لكل مواطن لإكمال التعليم الأساسي، تم وضع وتنفيذ برامج توفير التعليم للجميع. كما يجري تقديم برنامج تعليمي للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية، والأطفال الذين يعانون من ضعف البصر أو السمع، والأطفال ذوي الإعاقة الذهنية. وفي العام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤، وفقا لبرنامج توفير التعليم للجميع، يتلقى ما مجموعه ٤٣٩ من الذكور و٣٥٠ من الإناث من مدارس الإعاقة البصرية ومدارس الإعاقة السمعية التي تديرها إدارة الرعاية الاجتماعية، والمدارس الخاصة التي تديرها المنظمات الخيرية، التعليم الرسمي في مدارسهم، وكذلك في مدارس التعليم الأساسي.

٩٦ - وفي تنفيذ المجال المتعلق بالمرأة والتعليم والتدريب من المجالات الرئيسية للخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، سيجري تنفيذ برنامج تعزيز النظم والهياكل والممارسات لكفالة حصول النساء والفتيات على التعليم الرسمي وغير الرسمي الذي يتسم بالجودة، بالتعاون مع الوزارات المعنية والمنظمات المحلية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية كشبكة.

العمل (المادة ١١ من الاتفاقية)

التنفيذ

٩٧ - حتى تتمكن المرأة من التمتع بحقوق متساوية مع الرجل في سوق العمل، تم إدراج المواد ٣٤٧، و ٣٤٨، و ٣٥٠، و ٣٥١، و ٣٥٢ و ٣٦٨ في الفصل ٨ من دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨. وتم إنشاء مكاتب التوظيف، التي تقوم بتسجيل العمال وتدبير عمل لهم. وفيما يتعلق بالتوظيف، ليس هناك تمييز ضد المرأة في القانون والقواعد ذات الصلة بالقانون. بيد أنه يجري تعيين الرجال في بعض الوظائف التي تعتبر مناسبة للرجال فقط وفقا لحالة الأماكن الطبيعية للعمل (على سبيل المثال، في مجال التعدين والبترول)، والتي لا يمكن بالتالي تعيين النساء فيها.

٩٨ - وفيما يتعلق بالمساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية، يحق للمرأة أن تحصل على الحقوق والرواتب نفسها التي يحصل عليها الرجل فيما يتعلق بالعمل المماثل في معظم

الأعمال الفكرية. وفي العمل اليدوي، يمكن للنساء والرجال الحصول على أجورهم بالاستناد إلى العمل اليدوي والعمل الذي يقومون به (على سبيل المثال، البناء والزراعة). وتم سن قانون الحد الأدنى للأجور حتى تتمتع المرأة والرجل بالمساواة في الأجور. ويجري عقد حلقات عمل في الأقاليم والولايات من أجل تحديد الحد الأدنى للأجور. ومن الضروري إجراء بحوث حول تعريف العمل المماثل، وتنوع أنماط العمل، واختلاف الأجور بسبب نوع الجنس، والتوعية وإدراجها في القوانين ذات الصلة بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢.

٩٩ - وفيما يتعلق بالمشاركة في القوة العاملة، زاد معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة بنسبة ٦،٧ في المائة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١٠. وارتفع في قطاع الزراعة، من ٤١،٣ في المائة إلى ٤٤،٧ في المائة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠١١. وازداد في الدوائر الحكومية إلى ٥١،٤ في المائة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩ وارتفع إلى ٥٢،٤ في المائة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١. وفيما يتعلق بمشاركة المرأة في صنع القرار في القطاعات الحكومية، ازداد معدل المشاركة في منصب نائب مدير فما فوقه أو ما يعادله إلى ٣٢،٥ في المائة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩، وارتفع إلى ٣٦،٦ في المائة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١.

١٠٠ - وتنص قوانين العمل الحالية، على استحقاقات المرأة فيما يتعلق بالحمل والولادة وإجازة الأمومة المدفوعة الأجر والسلامة والصحة المهنية وظروف المهنة. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مراكز لآليات تقديم الشكاوى في ناي بي تاو ويانغون لفحص شؤون العمل والإشراف عليها.

١٠١ - ووفقا لقانون الضمان الاجتماعي الجديد لعام ٢٠١٢، تتمتع المرأة العاملة المشتركة في التأمين الصحي الحق في الرعاية الطبية المجانية في المستشفيات والعيادات المسموح بها في حالات المرض والحمل والولادة، والحق في التمتع بإجازة الأمومة في حالة الإجهاض العفوي غير الجنائي. ويجوز أن تتمتع المرأة أيضا بالحق في الحصول على الاستحقاقات في حالة الوفاة أو الإصابة في مكان العمل، أو العجز المؤقت، أو العجز الدائم، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، يحق للرجل المؤمَّن التمتع باستحقاقات الأبوة عند ولادة زوجته ومنحة الأمومة.

١٠٢ - ويجري الاضطلاع بالدراسة الاستقصائية للقوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ويتم أيضا إجراء دراسة استقصائية عن وضع المرأة في ميانمار بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وتشير التوقعات إلى أنه سيتم إجراء دراسة استقصائية للقوى العاملة سنويا.

١٠٣ - وقد بلغ مجموع عدد العمال لعام ٢٠١٢، وفقا لعملية جمع البيانات في المشاريع المشتركة والمؤسسات الخاصة والأعمال التجارية الخاصة وغيرها من الشركات ٨٤٠ ١٩٩ ٤، منهم ٩٣٣ ٥٠٤ ٢ من الذكور و ٩٠٧ ٦٩٤ ١ من الإناث .

١٠٤ - وبهدف تحسين نوعية القيادات النسائية وتحملها المسؤولية في المجالات الإدارية، افتتحت وزارة العمل مراكز للتدريب على المهارات لا يقتصر حضور دوراتها التدريبية على الرجال بل ويشمل النساء أيضا. وعلاوة على ذلك، تم فتح دورات تدريبية للإدارة العليا ٨ مرات في عام ٢٠١٣ للمدراء من الوزارات والمصانع في المناطق الصناعية والمؤسسات الخاصة؛ وشارك في هذه الدورات ٢٣٢ امرأة من أصل المتدربين الذين بلغ عددهم ٣٨٦ متدربا.

١٠٥ - وتم تشكيل الهيئة الوطنية لمعايير المهارات فى عام ٢٠١٥ كتدبير لوضع معايير موحدة للكفاءة فى منطقة رابطة آسيان لتسهيل قيام الجماعة الاقتصادية للرابطة بالتدفق الحر للعمال المهرة في منطقة الرابطة. وتشمل وظائف الهيئة الوطنية لمعايير المهارات وضع معايير المهارات وفقا لاحتياجات سوق العمل، وتطوير المناهج الدراسية، وإنشاء مراكز تدريب على تقييم الكفاءة، وإصدار شهادات للعمال المهرة على الصعيد الوطني.

١٠٦ - شؤون العمال المهاجرين: فيما يتعلق بالعمال المهاجرين في الخارج، تم تشكيل اللجنة المعنية بالإشراف على العمل في الخارج، التي تقوم بإيجاد طرق ووسائل سهلة وسلسة وفعالة من حيث التكلفة تساعد العمال على اكتساب القدرة على العمل في الخارج وتحمي تمتع عمال ميانمار المهاجرين بحقوقهم واستحقاقاتهم وفقا لقوانين البلدان المعنية. كما تقدم اللجنة المساعدة إلى عمال ميانمار المهاجرين الذين يريدون العودة إلى ديارهم لمختلف الأسباب.

١٠٧ - وتم وضع سياسة العمالة وسياسة هجرة العمالة وتم تعيين ملحقين عماليين في البعثات الدبلوماسية لميانمار في جمهورية كوريا وتايلاند وماليزيا. كما سيتم تعيين ملحقين عماليين في الكويت وسنغافورة.

١٠٨ - وقد وقعت وزارة العمل اتفاقا مع منظمة اليابان الدولية للتعاون في مجال التدريب لإيفاد عمال ميانمار إلى اليابان، وتقوم باتخاذ التدابير اللازمة وفقا لهذا الاتفاق.

١٠٩ - وتم افتاح فرق مؤقتة لإصدار جوازات السفر في ١٣ مدينة في تايلاند وتم في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٣ إصدار جوازات سفر ميانمار مؤقتة لعمال ميانمار الذين لا يحملون وثائق في تايلاند. وتم في الفترة الممتدة من ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إصدار جوازات سفر ميانمار مؤقتة لما مجموعه ٥٥٦ ٦٨٠ ١ عاملا منهم ٢٦٣ ٩٣٨ من الذكور و٢٩٣ ٧٤٢ من الإناث. وعلاوة على ذلك، تعكف وزارة

العمل والعمالة والضمان الاجتماعي على إصدار جوازات سفر عادية مؤقتة (TR-38) لعمال ميانمار المهاجرين الذين لا يحملون وثائق في تايلند؛ وتم في الفترة الممتدة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، إصدار ٢١٦ ٢٠٣ جواز سفر عادي مؤقت لعمال ميانمار المهاجرين.

١١٠ - كما تم منح عمال ميانمار الذين لا يحملون وثائق في ماليزيا جوازات سفر ميانمار مؤقتة من خلال برنامج 6P؛ وحصل نحو ١٠٠ ٠١٠ من عمال ميانمار على جوازات سفر. وسيجري بدءا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إصدار وثائق ثبوتية لباقي عمال ميانمار المسجلين.

١١١ - وسيؤدي تنفيذ أحكام قوانين العمل الحالية، بما في ذلك أحكام دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨ إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لتسريع التدابير المتعلقة بإجراء الدراسات الاستقصائية، واستعراضها وتعديلها وتنفيذها بما يتماشى مع معايير اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بكفالة حصول المرأة العاملة في مختلف القطاعات على مختلف المستويات على فرص التمتع بمزايا أحكام القوانين.

الصحة (المادة ١٢ من الاتفاقية)

التنفيذ

١١٢ - فيما يتعلق بالتنمية الصحية للنساء والأطفال في ميانمار، يُضطلع بالخدمات الصحية وفقا للقوانين والسياسات المتعلقة بالصحة وخطط التنمية الصحية. ولحماية حقوق النساء والأطفال والتمتع بالاستحقاقات الصحية، تم تحديد القوانين والسياسات والخطط المتعلقة بالصحة التالية:

(أ) قانون الصحة العامة لاتحاد ميانمار لعام ١٩٧٢

(ب) قانون جمعيات رعاية الأمومة والطفولة في ميانمار لعام ١٩٩١

(ج) السياسة الوطنية للصحة لعام ١٩٩٣

(د) سياسة الصحة الإنجابية في ميانمار لعام ٢٠٠٢

(هـ) الخطة الاستراتيجية الخمسية للصحة الإنجابية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

(و) خطة صحة المراهقين والتنمية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣

(ز) خطة التنمية الصحية الثلاثينية طويلة الأجل للفترة ٢٠٠١-٢٠٣٠

(ح) الخطة الوطنية للصحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦

(ط) الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ في ميانمار

(ي) الخطة الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢

(ك) المبادئ التوجيهية الموحدة المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين لعام ٢٠١٣

١١٣ - تبلغ نسبة النساء من الموظفين العاملين في منصب نائب مدير فما فوقه أو ما يعادله في وزارة الصحة ٥١،٥ في المائة. ومن جميع الموظفين، تبلغ نسبة النساء ٥٧،٩٩ في المائة على مستوى المسؤولين و٨٩،٦٦ في المائة على مستوى الموظفين. وهناك أيضا واحدة من نائبي الوزير.

خدمات الصحة الإنجابية والمباعدة بين الولادات

١١٤ - لتحقيق أهداف استراتيجيات الصحة الإنجابية وفقا للخطة الاستراتيجية الخمسية للصحة الإنجابية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، تعمل الأنشطة الأساسية التي يُضطلع بها على تحسين الرعاية لما قبل الولادة وخدمات الولادة وما بعد الولادة ورعاية الأطفال حديثي الولادة، وتوفير خدمات ذات نوعية جيدة للمباعدة بين الولادات ومنع عمليات الإجهاض غير الآمنة وإدارتها، والوقاية من التهابات المسالك التناسلية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية والحد منها، وتعزيز الصحة الجنسية، بما في ذلك الصحة الإنجابية للمراهقين ومشاركة الذكور.

١١٥ - وتم تحقيق تحسينات في تغطية التدخلات للحد من الوفيات النفاسية، بما في ذلك خدمات المباعدة بين الولادات وحصول جميع النساء الحوامل على الرعاية الماهرة أثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة. ومن ثم، فقد بلغت نسبة النساء الحوامل اللاتي تلقين الرعاية لما قبل الولادة مرة واحدة على الأقل ٦٣،٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، وارتفعت إلى ٧٤،٨ في المائة في عام ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، ارتفعت نسبة الولادات التي تجري على يد عاملين صحيين مهرة من ٦٣،٦ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٧٠،٩ في المائة في عام ٢٠١٢. وقد تعهدت حكومة ميانمار للأمم المتحدة بتحسين معدل الرعاية لما قبل الولادة ليصل إلى ٨٠ في المائة، ومعدل الولادات التي تجري على يد عاملين صحيين مهرة ليصل إلى ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٥ أيضا.

١١٦ - وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها وزارة السكان إلى أن معدل الولادة في أوساط المراهقات يبلغ ١٧ في المائة. وتشير إحصائيات وكالات الأمم المتحدة إلى أن معدل الوفيات النفاسية في ميانمار هو ٥٨٠ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠؛ وانخفض إلى ٢٠٠ وفاة في عام ٢٠١٠، وهو يتناقص باستمرار. وفي عام ٢٠١٣، تم تنظيم دورات تدريبية على استخدام أسلوب المباعدة بين الولادات الجديدة بوضع جهاز منع الحمل تحت الجلد في جميع الأقاليم والولايات وتم إجراء تدريب عملي لما مجموعه ٤٣٣ من الموظفين الصحين بما في ذلك الأطباء والممرضات.

١١٧ - وتبلغ نسبة النساء المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن من ١٥ إلى ٤٩ سنة واللاتي يستخدمن بعض وسائل منع الحمل ٤١ في المائة وانخفضت نسبة الحاجة غير الملباة لمنع الحمل من ١٩،١ في المائة في عام ٢٠٠١ إلى ١٧،٧ في المائة في عام ٢٠٠٧. وتم تدريب موظفي الرعاية الصحية الأساسية على مهارات تقديم الإرشاد في خدمات المباعدة بين الولادات. أما وسائل المباعدة بين الولادات التي تستخدم أساسا في البلاد فهي الحقن وحبوب منع الحمل عن طريق الفم، والواقي الذكري، والجهاز الرحمي (اللولب)، وحبوب منع الحمل في حالات الطوارئ. وتتوفر خدمات المباعدة بين الولادات في المراكز الصحية الحكومية حتى المراكز الفرعية وكذلك في العيادات الخاصة كعيادات الأطباء والمنظمات غير الحكومية الدولية. وتعتبر ميانمار من الدول الـ ٤٦ الأعضاء في المجلس العالمي لأمن رعاية الصحة الإنجابية. لذلك، فقد تم إنشاء نظام معلومات الإدارة اللوجستية لتحسين شراء الأدوية والأجهزة الطبية المتعلقة بالصحة الإنجابية وتخزينها وتوزيعها. وقامت وزارة الصحة في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤بشراء وتوزيع أدوية وأجهزة تتعلق بمنع الحمل بقيمة ٣،٢ مليون دولار، كما ستقوم بزيادة الميزانية التقديرية لخدمات رعاية صحة الأمومة والطفولة عاما بعد عام. إلا أن هناك حاجة للتوعية بزيادة الاستفادة من الأساليب المتاحة للمباعدة بين الولادات وتوفير المزيد من أدوية ووسائل منع الحمل للنساء.

١١٨ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري تثقيف المراهقين في المدارس بالمعلومات والمعارف المتعلقة بالصحة الإنجابية في دورات تعليم مهارات الحياة. بيد أن هناك حاجة إلى إدراج مفهوم جنساني في دورات تعليم مهارات الحياة. وفي الخطة الاستراتيجية الخمسية للصحة الإنجابية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ والخطة الاستراتيجية الوطنية للمراهقين والتنمية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، يعتبر تعزيز الصحة الجنسية بما في ذلك الصحة الإنجابية للمراهقين ومشاركة الرجال من مكوناتها الهامة. ويجري وضع المبادئ التوجيهية الوطنية الموحدة لصحة المراهقين بإشراك جميع القطاعات ذات الصلة وستعمل الخطة المقبلة على وضع دليل أدوات المساعدة على العمل

للمراهقين. وسيجري بعد وضع المبادئ توجيهية الموحدة، تنظيم دورات تدريبية للموظفين الصحيين الأساسيين على الخدمات الصحية الملائمة للمراهقين، بما في ذلك الصحة الإنجابية. كما قدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية مبلغ ٩١١ ٤٧٥ ٤ دولار من دولارات الولايات المتحدة لخدمات رعاية الصحة الإنجابية في عام ٢٠١٠-٢٠١١. ولتوفير التثقيف في مجال الصحة الإنجابية بين مجموعات الأقران من الشباب، يجري توفير الرعاية لشباب المجتمعات المحلية، وحتى عام ٢٠١٣، تم تدريب أكثر من ٦٠٠ ٣ من الشباب في ٧٢ بلدة.

١١٩ - أما فيما يتعلق بالإجراءات المستقبلية، ستضطلع ميانمار بوصفها دولة عضوا في المجلس العالمي لأمن رعاية الصحة الإنجابية بمهمة تلبية الاحتياجات المتعلقة بأدوية ووسائل منع الحمل على نطاق واسع. وحضر وفد من ميانمار الأعمال التحضيرية التي عقدت في إثيوبيا في عام ٢٠١٣ للتخطيط لمؤتمر صحة الأسرة المقرر عقده عام ٢٠٢٠. وفي ميانمار، من المقرر تخفيض معدل الحاجة غير الملباة لوسائل منع الحمل إلى أقل من ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥، وسيزيد معدل استخدام بعض وسائل منع الحمل على ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٥ وعلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تغطي خدمات المباعدة بين الولادات ٣٠ مليون من المتزوجين الذين يصلحون لاستخدام وسائل المباعدة بين الولادات في عام ٢٠٢٠. وقامت وزارة الصحة حتى عام ٢٠١٣، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة بتنفيذ خدمات رعاية الصحة الإنجابية في ٣٠ بلدة في المناطق التي تقطنها مجموعات عرقية. وفي الوقت الحاضر، تم تنفيذ برنامج الصحة الإنجابية في ١٦٣ بلدة وسيتم توسيع نطاقه وتنفيذه في البلدات المتبقية. ويجري تنفيذ خدمات الصحة الإنجابية في المناطق الفقيرة والريفية.

١٢٠ - ويبلغ معدل انتشار فقر الدم ٧١ في المائة في أوساط النساء الحوامل، و ٧٥ في المائة بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر، و ٢٦ في المائة في أوساط الشباب و ٤٥ في المائة في أوساط النساء غير الحوامل. ويبلغ معدل الإجهاض ٣،٣ في المائة. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية على صعيد الدولة عن الأسباب المحددة للوفيات النفاسية لعام ٢٠٠٥، إلى أن معدل الوفيات بسبب الإجهاض غير المأمون هو ٩،٩ في المائة و ٧ في المائة بسبب الالتهابات. وبلغ معدل المواليد في الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنة ١٧،٤ في المائة في عام ٢٠٠١ و ١٦،٩ في المائة في عام ٢٠٠٧. ومن أجل تعزيز صحة المرأة ومنع الوفيات، تبلغ ميزانية خدمات الرعاية الصحية ١١،٢٥ في المائة من إجمالي ميزانية وزارة الصحة (أي ٠٠٠ ١٧ مليون كيات). ويرد في المرفق ''ياء'' معدل الوفيات النفاسية وأسباب الوفاة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٠.

الأنشطة المتعلقة بتسجيل المواليد والوفيات

١٢١ - تتولى وزارة الصحة إصدار شهادات الميلاد للأطفال المولودين في ميانمار وفقا للإجراءات المقررة. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية العنقودية متعددة المؤشرات لعام ٢٠١٠، إلى أن معدل تسجيل المواليد في المناطق الحضرية هو ٩٣،٥ في المائة و٦٣،٥ في المائة في المناطق الريفية. وينخفض المعدل بوجه خاص في المناطق النائية.

١٢٢ - وفيما يتعلق بالأطفال المولودين خارج البلد، تضطلع سفارات أو قنصليات ميانمار أو المنظمات التي تأذن لها وزارة الهجرة والسكان بتسجيل المواليد عن طريق والديهم أو أولياء أمورهم خلال سنة واحدة من الولادة وفقا للإجراءات المعمول بها. وفي الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣، تم تسجيل ولادة ما مجموعه ٤١٢ من الأطفال الذين ولدوا خارج البلد. والخطط جارية لوضع وتنفيذ خطط عمل أكثر ملاءمة من خلال استكشاف الصعوبات التي تواجه تسجيل ولادة الأطفال المولودين للآباء المهاجرين الذين لديهم وثائق ثبوتية أو ليس لديهم وثائق ثبوتية.

١٢٣ - وبموجب الإخطار رقم ٢/٢٠١٤ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الصادر عن الحكومة الاتحادية لجمهورية اتحاد ميانمار، تم إنشاء لجان للتعاون في مجال إحصائيات تسجيل المواليد والوفيات على الصعيد المركزي، وعلى صعيد مجلس ناي بي تاو والأقاليم والولايات، والمقاطعات والبلدات، والأحياء والقرى، وتحديد واجباتها.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

١٢٤ - قامت وزارة الصحة بإعادة النظر في الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ووضعت الخطة الاستراتيجية الوطنية الخمسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وتم إيلاء الأولوية في الخطة التي تهدف إلى تعزيز الوقاية الأولية من انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية في أوساط النساء والفتيات، لإدراج توفير خدمات الوقاية الشاملة للشركاء المنتظمين من المجموعات السكانية الأكثر تعرضا للخطر ولزبائن عاملات الجنس الذين يقومون بدورهم بنقل العدوى إلى شركائهم المنتظمين.

١٢٥ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري توفير مجموعة من خدمات الاتصالات المتعلقة بتغيير السلوك (بما في ذلك التوعية وتشجيع استعمال الواقي الذكري وتشخيص الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وعلاجها وخدمات المشورة والفحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية) لنزلاء المؤسسات والأفراد النظاميين بالتنسيق الوثيق مع الوزارات ذات الصلة. وفي عام

٢٠١٢، تم توفير خدمات برنامج الوقايـــــة من فيروس نقص المناعة البشرية لـ ٠٤١ ٥ من نزلاء المؤسسات و ٠٣٨ ٧ من الأفراد النظاميين.

١٢٦ - ويجري توفير خدمات المشورة والفحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في ٤٧٠ موقعا في ٢٥٦ بلدة، وتبين أن عدد النساء اللاتي حصلن على خدمات المشورة والفحص بشأن فيروس نقص المناعة البشرية آخذ في الازدياد. وفي عام ٢٠١٢، قام أكثر من ٣٢١ ٣٠٣ من النساء الحوامل، وحوالي ١٩١ ٦٠ من عاملات الجنس وحوالي ٣٩٧ ١٢ من الشريكات المنتظمات المنتميات لأكثر مجموعات السكان تعرضا للخطر بإجراء فحص فيروس نقص المناعة من خلال برنامج منع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل .

١٢٧ - ويجري تنفيذ برنامج منع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل منذ عام ٢٠٠١ وكان في نهاية عام ٢٠١٣ يغطي ٢٥٦ بلدة و٣٨ مستشفى. ولا يزال الاتجاه المتمثل في إجراء فحص فيروس نقص المناعة البشرية للنساء، فضلا عن تزويدهن بالعلاج الوقائي لمنع انتقال عدوى الفيروس إلى الأطفال آخذا في الارتفاع. ومن أجل تعزيز مشاركة الذكور، يجري العمل على تقديم خدمات المشورة للأزواج وتنفيذ نهج الكشف عن العدوى للشريك الحميم في ٢٠ بلدة تجريبية.

١٢٨ - وفي عام ٢٠١٢، تم تزويد ٧٠٩ ٥٣ شخصا بتكنولوجيا المساعدة على الإنجاب، من أصل ٠٠٠ ١٢٥ شخص (الذين يقل عدد خلايا CD4 لديهم عن ٣٥٠) ويحتاجون إلى تكنولوجيا المساعدة على الإنجاب. وكشف تحليل متعمق للتغطية أن ٥٧ في المائة من النساء (٢١٥ ٤ امرأة من أصل ٦٦٧ ٤٢) اللاتي يحتجن إلى تكنولوجيا المساعدة على الإنجاب قد تلقينها في عام ٢٠١٢، وتم تزويد ٣٦ في المائة من الرجال (٤٩٤ ٢٩ من ٧٨٦ ٢٨) بتلك التكنولوجيا. كما تم توفير الصلة بين المستشفيات والخدمات المجتمعية وخدمات الرعاية المنزلية إلى ٦٦٧ ٣٣١ من الرجال والنساء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. إلا أن هناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث حول الآثار الاجتماعية التي ترتب على الفتيات وأسرهن من جراء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الحياة الاقتصادية والاجتماعية (المادة ١٣ من الاتفاقية)

التنفيذ

الحق في الاستحقاقات العائلية

١٢٩ - في ميانمار، هناك أكثر من ١٠٠ من الأعراق الوطنية التي تمارس مختلف العادات والتقاليد. وهناك بعض العادات والتقاليد التي تؤثر على حق المرأة في الحياة الاجتماعية، وحقها

في الحصول على الموارد الاقتصادية. وهناك حاجة لإعادة النظر في ممارسة العادات والتقاليد التي تعوق الحق في الحصول على الاستحقاقات العائلية عى قدم المساواة.

الحق في القروض المصرفية وغيرها من أشكال الائتمان المالي

١٣٠ - قامت حكومة ميانمار بوضع وتنفيذ ٨ مهام للتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر. وفي المهام الـ ٨، تم إدراج تنمية إنتاج الصناعات الريفية والمترلية، وتنمية الأعمال الخاصة المتعلقة بالقروض الصغيرة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، وتنمية الأعمال التجارية التعاونية وتنفيذها. وفي ميانمار، لا يوجد حظر قانوني على تمتع المرأة بالموارد الاقتصادية. وللمرأة الحق في اقتراض المال من المصارف أو مؤسسات القروض الصغيرة باعتبارها ذات خصائص مضمونة على قدم المساواة مع الرجل.

١٣١ - ولتعزيز حصول المرأة على الموارد الاقتصادية، يقوم اتحاد شؤون المرأة في ميانمار بقيادة لجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة منذ عام ٢٠٠٥ بتنفيذ أنظمة القروض الصغيرة والأنشطة المدرة للدخل لصالح المرأة الريفية من أجل التخفيف من حدة الفقر وتحسين الدخل. وترد الأنشطة التي يضطلع بها اتحاد شؤون المرأة في ميانمار لتنفيذ برامج القروض الصغيرة والمدرة للدخل في الأقاليم والولايات المعنية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣ في المرفق ''كاف'' لهذا التقرير.

الحق في الأنشطة الترفيهية والألعاب االرياضة والحياة الثقافية

١٣٢ - ما برحت حكومة نيانمار تقوم بتشجيع المرأة على المشاركة في الأنشطة الترفيهية والألعاب الرياضية والحياة الثقافية وتزويدها بالوسائل اللازمة. وقد تم وصف الوقائع المتعلقة بتشكيل اتحاد الألعاب الرياضية النسائية في ميانمار في التقرير السابق. وفي الوقت الحاضر، يجري تقديم برامج لتعزيز قدرات اللاعبات الرياضيات حتى يتسنى لهن المشاركة في المسابقات الرياضية الدولية. وتم تشكيل الفريق النسائي لكرة القدم في ميانمار في عام ١٩٩٣ الذي يحقق النجاح في المنافسة على صعيد رابطة الآسيان وعلى صعيد آسيا.

١٣٣ - وما برحت المرأة في ميانمار تشارك في مختلف أنواع الألعاب الرياضية على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي منذ أكثر من ٣٠ عاما، وتعمل على تحسين صورة الأمة. ويرد في المرفق ''لام'' للتقرير وصف لحالة المنافسة والجوائز التي تم الحصول عليها في الألعاب الرياضية في جنوب شرق آسيا والألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣. وفي الدورة السابعة والعشرين للألعاب الرياضية في جنوب شرق آسيا التي استضافتها ميانمار في عام ٢٠١٣، شاركت لاعبات ميانمار الرياضيات في تلك الألعاب وفزن بـ ٤٣ ميدالية ذهبية، و٢٥ ميدالية فضية، و٥٠ ميدالية برونزية. ويتبين من ذلك أن مشاركة المرأة وحصولها على

الجوائز في الألعاب والمسابقات الرياضية آخذة في الازدياد. وعلاوة على ذلك، فإن معدل مشاركة النساء ذوات الإعاقة في الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة آخذ في الارتفاع أيضا.

١٣٤ - وتبذل وزارة الثقافة التي تضطلع بدور قيادي جهودا ترمي إلى زيادة مشاركة المرأة في مجال الثقافة. وأجرت وزارة الثقافة بالتعاون مع المنظمات المعنية بشؤون المرأة ورابطات رعاية الأمومة والطفولة على مختلف المستويات محادثات تعليمية ثقافية. وفي القيام بذلك، يتم أيضا إدراج المنظور الجنساني وحقوق المرأة في المحادثات.

المرأة في المجتمعات الريفية (المادة ١٤ من الاتفاقية)

التنفيذ

تدابير التنمية الريفية

١٣٥ - في ميانمار، يعيش ٧٠ في المائة من إجمالي السكان في المناطق الريفية ويوجد الحد الأقصى لمعدل الفقر بين سكان الريف. ومن ثم ، فقد تم وضع ٨ مهام للتنمية الريفية والتخفيف من حدة الفقر ويجري تنفيذها. وللقيام بمهام التنمية الريفية على نحو أكثر فعالية، تم توسيع نطاق وزارة الثروة الحيوانية والسمكية وتحويلها إلى وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والتنمية الريفية. وتقوم وزارة الثروة الحيوانية والسمكية والتنمية الريفية، بوصفها مركزا للتنسيق، بتنفيذ مهام التنمية الريفية بزخم كبير.

١٣٦ - وتعمل إدارة التنمية الريفية على تنفيذ ٦ مهام تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والهياكل الأساسية التالية:

(أ) بناء الطرق والجسور الريفية

(ب) إمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية

(ج) دعم توليد الدخل والدعم المهني

(د) مؤسسات القروض الصغيرة

(هـ) اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالتنمية الريفية والقيام بمهام التخفيف من حدة الفقر

(و) تزويد المناطق الريفية بالكهرباء وبناء المشاريع السكنية الريفية.

ويرد وصف الخطة والأنشطة المنفذة بالتفصيل في المرفق ''ميم'' لهذا التقرير.

١٣٧ - ويجري إعداد الخطط اللازمة لتقييم الفوائد التي تجنيها المرأة الريفية من مختلف برامج التنمية الريفية.

إدراج مفهوم جنساني في مهام التنمية الريفية

١٣٨ - مشروع التنمية القائم على مشاركة المجتمعات المحلية: لتوسيع نطاق مهام التنمية الريفية في ميانمار، تقوم إدارة التنمية الريفية بتنفيذ مشروع التنمية القائم على مشاركة المجتمعات المحلية بالتعاون مع البنك الدولي الذي يقدم مساعدة مالية بمبلغ ٨٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويمتد المشروع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويستمر ست سنوات وأربعة أشهر. وتتمثل أهداف المشروع فيما يلي: '١' حصول سكان الريف الفقراء على الهياكل الأساسية والخدمات من خلال نهج إشراك المجتمعات المحلية؛ '٢' تعزيز قدرات وجودة موظفي الحكومة وسكان الريف؛ '٣' تعزيز قدرة الحكومة على الاستجابة الفعالة في حالات الطوارئ.

١٣٩ - وتتمثل الخصائص الرئيسية لمشروع التنمية القائم على مشاركة المجتمعات المحلية في تتمتع سكان الريف بالمنافع بمشاركتهم الذاتية، ومشاركة الناس من جميع مناحى الحياة بعد وقت قصير من بدء المشروع، وتقديم الدعم المباشر بالأموال إلى المناطق المحيطة بالقرى والإدارة الذاتية، والتعاون بين الحكومات الإقليمية والشعب، وبناء القدرات، وتقديم الخدمات للشعب من خلال دورة المشروع، وتنفيذ المشروع من خلال التعلم المستمر، وتطوير عادات الشفافية والشعور بالمسؤولية، وتنمية ممارسة المساواة بين الجنسين، ونظام حماية البيئة والحماية الاجتماعية.

١٤٠ - وسيتم تنفيذ مشروع التنمية القائم على مشاركة المجتمعات المحلية في ٣ بلدات في عام ٢٠١٣، و٥ بلدات في عام ٢٠١٤ و٧ بلدات في عام ٢٠١٥. ويتعين في تنفيذ المشروع، الاضطلاع بالأنشطة التالية التي ستجرى من خلال نهج إشراك المجتمعات المحلية. ويرد في المرفق ''نون'' وصف لنهج التنفيذ خطوة خطوة.

(أ) عقد اجتماع للقرية بأكملها

(ب) انتخاب أعضاء اللجنة

(ج) اختيار برامج المشروع الفرعي من جانب سكان المناطق الريفية

(د) الاختيار وفقا للأولويات

(هـ) الموافقة على تخطيط البلدات واللجنة المعنية بالتنفيذ

(و) تنفيذ برنامج المشروع الفرعي من جانب سكان المناطق الريفية

(ز) إشراف سكان المناطق الريفية

(ح) حق الشعب في المناطق الريفية في التمتع بالمنافع مباشرة

(ط) مشاركة الناس من جميع مناحى الحياة

(ي) تحقيق المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة

١٤١ - مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة ومشروع التنمية المجتمعية للبلدات النائية: تتعاون وزارة شؤون الحدود منذ عام ٢٠٠٣ مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة ومشروع التنمية المجتمعية للبلدات النائية في ٣ أقاليم و٧ ولايات بهدف تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في المناطق الريفية والنائية. وتتمثل أهداف المشروع في تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الريفية وتحسين مهارات الفقراء بما في ذلك النساء والمنظمات المجتمعية من خلال إنشاء مجموعات نسائية للاعتماد على الذات. وتم تشكيل مجموعات نسائية للاعتماد على الذات في أفقر القرى في ٣ أقاليم و ٧ ولايات. وتتكون كل مجموعة من عدد يتراوح من ١٠ إلى ١٥ امرأة من أفقر الأسر المعيشية في القرية. وتقوم هذه المجموعات بتعهد النظام الائتماني للصندوق الدائر كبرنامج مدر للدخل، كما تضطلع بنطاق واسع من أنشطة التنمية المجتمعية بما في ذلك إدارة موارد أنشطة تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمومة والطفولة، والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاحتياجات الطارئة لأعضاء المجموعة باستخدام أرباحها المكتسبة.

١٤٢ - وقام المشروع بتزويد عضوات مجموعات الاعتماد على الذات بالتوجيه والاقتراحات والمساعدة المالية والفنية والدورات التدريبية بهدف تعزيز ثقتهن ومستواهن ومهاراتهن الاجتماعية والاقتصادية لتمكينهن من التعامل مع التغيرات الاجتماعية في مجتمعهن.

١٤٣ - وعمل المشروع على تعزيز سبل معيشة مجموعات الاعتماد على الذات وتلبية احتياجات المرأة لأن المرأة تضطلع بدور فعال في وضع برنامج التنمية الريفية، وتشارك في عملية صنع القرارات وتنفيذها. وترد التدابير المتخذة لتنفيذ مشروع التنمية المجتمعية المتكاملة ومشروع التنمية المجتمعية للبلدات النائية خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢ في المرفق ''سين''.

مدارس التدريب المهني للمرأة على العلوم المترلية

١٤٤ - من أجل أن تتمكن المرأة من الحصول على التدريب المهني في المناطق الريفية والحدودية، قامت وزارة شؤون الحدود بإنشاء ٣٦ مدرسة للتدريب المهني على العلوم المترلية بدءا من السنة المالية ١٩٩١-١٩٩٢. وتوفر هذه المدارس دورات تدريبية مهنية عادية وخاصة للمرأة وتساعدها على تأسيس أعمالها الخاصة من خلال المهارات التي تكتسبها. وخلال

الدورات التدريبية، تقدم للمتدربات وجبات الطعام ومواد الإعلام والتثقيف والاتصال والزي المدرسي؛ أما النساء اللاتي يحضرن من مناطق بعيدة فتقدم لهن نفقات السفر. وحضر التدريب المهني من السنة المالية ١٩٩١-١٩٩٢ إلى السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤ ما مجموعه ٩٠٠ ٥١ من المتدربات. وتمكن ٠٣٣ ١٧ امرأة منهن (٣٢،٨ في المائة من تأسيس مشاريعهن الخاصة كنتيجة مباشرة للتدريب. ويرد في المرفق ''عين'' لهذا التقرير جدول حضور دورات التدريب المهني من عام ١٩٩١-١٩٩٢ حتى عام ٢٠١٣- ٢٠١٤.

١٤٥ -وقامت إدارة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين بإنشاء ٧ مدارس رئيسية للعلوم المترلية. وقد وفرت هذه المدارس خلال الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣دورات للتدريب المهني إلى ٦٦٠ ٢ امرأة. وعلاوة على ذلك، تم افتتاح دورات للتدريب المهني المجتمعي لأولئك اللاتي لم يتمكن من حضور مدارس العلوم المترلية، وحصل ما مجموعه ٣٢٦ ٣ امرأة على المهارات المهنية بهذه الطريقة في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير التدريب المهني أيضا لـ ١٣٢ ١ امرأة في المناطق المتضررة من إعصار نرجس و٥٦٣ من النساء اللاتي يعشن في مخيمات الاغاثة بسبب انعدام الأمن في ولاية كاشين.

١٤٦ -وتتعاون وزارة شؤون الحدود أيضا مع المؤسسة السويسرية للتعاون الإنمائي على تنفيذ مشروع تنمية الزراعة المستدامة والموارد الطبيعية، الذي يتضمن برنامجا يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ولاية كاشين.

وصول المرأة إلى الخدمات الاجتماعية في ولاية راخين الشمالية

١٤٧ -تشير الاحصاءات حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إلى أن هناك ١٣٣ ٣٩٧ من الذكور و ٠٣٩ ٤١٥ من الإناث (مجموعهم ١٧٢ ٨١٢ شخصا) يعيشون في بلدتي مونغدو وبوثيتونغ من مقاطعة مونغدو في ولاية راخين الشمالية. ومن مجموع سكان مقاطعة مونغدو، تبلغ نسبة البنغاليين الذين يدينون بالإسلام ٣٧٢،٩٠ في المائة.

١٤٨ -ويجري تنفيذ مهام التعليم والصحة وإمدادات التغذية للنساء والأطفال في بلدتي مونغدو وبوثيتونغ في ولاية راخين الشمالية بالمساعدة التقنية والمعونة والتعاون المتاحة من المنظمات الدولية كمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمستشفى الجامعي في غرونينغين، والمنظمة العالمية للأسرة ، وCSSEP، ومنظمة مكافحة الجوع ومنظمة مالتيزر الدولية.

١٤٩ - الأنشطة في مجال الرعاية الصحية: فيما يتعلق بحمل النساء في مقاطعة مونغدو، تعمل إدارة الصحة في المقاطعة والمستشفيات والعيادات على توفير الرعاية الصحية للنساء الحوامل بغض النظر عن العرق أو الدين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ مشروع رعاية الصحة الإنجابية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات الاجتماعية المحلية.

١٥٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تضطلع الإدارات الصحية في البلدات، بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومراكزها الصحية، بأنشطة تنطوي على توفير التغذية التكميلية بالفيتامين باء ومنشطات الحديد للأمهات، وتوفير اللقاحات المضادة الكزاز للنساء الحوامل، وتوفير الناموسيات لمكافحة الملاريا ومستلزمات الولادة النظيفة أيضا، وإمكانية الحصول على رعاية التوليد في حالات الطوارئ التي تنطوي على إحالة الأمهات والأطفال الذين يحتاجون إلى الرعاية في حالات الطوارئ من المناطق الريفية إلى مستشفي البلدة. وتتعاون رابطة ميانمار الطبية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان على تنفيذ أنشطة تتعلق بتوفير تكاليف الغذاء والنقل، كما يقدم قسم الشؤون الصحية حبوب منع الحمل في حالات الطوارئ للنساء والأمهات في جميع البلدات وخدمات تنظيم الأسرة والمباعدة بين الولادات والأدوية الوقائية للأمهات المصابات بالفيروس من خلال مشروع منع انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. كما يجري توفير إمدادات الأرز إلى المدارس الابتدائية من خلال برنامج الأغذية العالمي. وبناء على ذلك، تشير إحصاءات وزارة الصحة لعام ٢٠١٣، إلى أن حالة الحمل والولادة ومعدل المواليد هي كما يلي:

	الحمل	الولادة			معدل المواليد	
	عدد النساء الحوامل	الوفيات	الولادات	المو اليد الأحياء	الوفيات	معدل المواليد	معدل الوفيات
مونغدو	١٧ ٥٧٢	١٠	١٦ ٣٢٣	١٦ ٢٣٣	٩٠	٢٩،٦	٣،١
بوثيتونغ	٩ ٦٠٧	٨	٩ ٦٥١	٩ ٦٠٢	٤٩	٢٩،٩	١،٧

١٥١ - وتم في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣، تقديم دورات تدريبية للقابلات التقليديات البنغاليات على فن التوليد في ١٢ بلدة في ولاية راخين، مما أدى إلى تدريب ١٥ قابلة مساعدة بنغالية في بلدة بوثيتونغ و٥ قابلات مساعدات بنغاليات في بلدة سيتوي. ويجري في الوقت الحاضر، تنفيذ مشروع الصحة الإنجابية في ١٦٣ بلدة وسيتم توسيع نطاق هذا المشروع وتنفيذه في البلدات المتبقية. ويجري تنفيذ خدمات الرعاية الصحية الإنجابية، وتوسيع نطاقها لتشمل المناطق الريفية والفقراء.

١٥٢ - ويجري بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الاضطلاع بأنشطة مثل تقديم خدمات رعاية الأمومة والطفولة؛ وتقديم الدعم الصحي الأساسي؛ والتثقيف الصحي

حول التغذية، وتغذية الأطفال المصابين بسوء التغذية بالأغذية التكميلية؛ وعلاج سوء التغذية؛ وتعزيز نظام الرعاية الصحية العام للدولة.

١٥٣ - الأنشطة في مجال التعليم: يجري اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير التعليم لجميع الأطفال في سن الدراسة في بلدات ولاية راخين، بغض النظر عن العرق أو الدين، وفقا لنظام التعليم الأساسي الإلزامي.

١٥٤ - ويجري على وجه الخصوص، إيلاء الاهتمام للفتيات في سن الدراسة اللاتي يحظر عليهن التعلم بسبب العادات والتقاليد الدينية في ولاية راخين الشمالية، حتى تتمكن الفتيات من التمتع بالحق في الالتحاق بالمدرسة من خلال التنسيق مع السكان المحليين. ويجري بالتعاون مع موظفي التعليم التابعين للدولة والبلدات، تنظيم صفوف أساسية بلغة ميانمار لـ ٠٠٠ ٦ من المراهقين والبالغين سنويا كما تقدم دروس اللغة للأطفال أيضا. وعلاوة على ذلك، يجري اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين مهارات طلاب المرحلة الابتدائية بلغة ميانمار ومساعدتهم على مواصلة التعليم. كما تقدم المساعدة اللازمة لمن يعانون من صعوبات في مواصلة التعليم حتى يتمكنوا من مواصلة التعليم. ويجري علاوة على ذلك، إنشاء بيوت للطالبات. وتقدم للأمهات دورات تدريبية على النظافة الصحية والتغذية كما يقدم لهن مسحوق المواد الغذائية المغذية. ويتم تقديم برامج نماء الطفولة المبكرة لما مجموعه حوالي ٠٠٠ ٢ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٣ إلى ٥ سنوات من خلال نظام التعليم ما قبل الابتدائي. وإلى جانب ذلك، يجري اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تمكين المنقطعين عن الدراسة من حضور فصول التعليم ما بعد الأساسي أو إعادتهم إلى النظام المدرسي. وفي هذا الصدد، أمكن تقديم المساعدة على العودة إلى المدرسة لـ ٠٠٠ ٦ فتاة.

١٥٥ - واستجابة للملاحظة الختامية رقم ٤٣ للجنة، يضطلع العديد من آليات تقديم الشكاوى (بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب رئيس الجمهورية ولجان البرلمان، وما إلى ذلك) في ميانمار بعملها بشكل جيد. ويمكن للأشخاص الذين يعتقدون بأن حقوقهم قد انتهكت تقديم شكاوى باستخدام هذه الآليات. وبالإضافة إلى هذه الآليات، يمكن للمرأة بوجه خاص تقديم الشكاوى إلى اتحاد شؤون المرأة في ميانمار ولجنة ميانمار الوطنية المعنية بشؤون المرأة. وعلاوة على ذلك، يؤدي تزايد حرية وسائل الإعلام في البلد إلى إتاحة الاستماع إلى صوت الشعب. وللحصول على معلومات أكثر تفصيلا حول الشكاوى التي وردت إلى اتحاد شؤون المرأة في ميانمار ومؤشرات منع العنف ضد المرأة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، يرجى الاطلاع على المرفق ''دال''.

١٥٦ - وفيما يتعلق بالأحداث المؤسفة التي وقعت في عام ٢٠١٢ في ولاية راخين، اندلعت أعمال العنف الطائفي بسبب الجرائم الوحشية التي ارتكبت إلى جانب التحريض والشائعات التي انطلقت من مختلف القنوات. وقد عانى كل من الطائفتين من العنف الطائفي.

١٥٧ - وقام رئيس الجمهورية في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٢، بإنشاء لجنة راخين المستقلة للتحقيق لتقصي أسباب العنف الطائفي والتوصية بحلول في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وأصدرت لجنة التحقيق تقريرها الذي أتيح للجمهور في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

١٥٨ - وقامت حكومة ميانمار في ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، بإنشاء لجنة مركزية لتحقيق الاستقرار والتنمية في ولاية راخين. ومن أجل تنفيذ السياسات التي اعتمدتها اللجنة المركزية، وتوصيات لجنة راخين للتحقيق والإجراءات الضرورية الأخرى، قامت الحكومة في ٢٩ آذار/ مارس ٢٠١٣ بإنشاء سبع لجان فرعية معنية بسيادة القانون والأمن وإنفاذ القوانين والهجرة واستعراض الجنسية وإعادة التوطين المؤقت وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي.

١٥٩ - وفي ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، تم إنشاء مركز تنسيق حالات الطوارئ على مستوى الاتحاد لتنسيق الأنشطة الإنسانية بين حكومة ولاية راخين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ودعم عمل الحكومة المحلية في مواجهة الطوارئ. وقد قامت لجنة تنسيق حالات الطوارئ بوضع خطة العمل من أجل السلام والاستقرار والتنمية في ولاية راخين.

١٦٠ - وقامت حكومة ميانمار باتخاذ تدابير فورية لوضع حد للعنف في غضون فترة قصيرة من الزمن. وواجه الذين ارتكبوا جرائم إجراءات قانونية بغض النظر عن عرقهم أو دينهم. وقد صدرت أحكام على ٥٠٧ من الجناة المتورطين في ١٩٥ قضية. ولا تزال المحاكم تنظر في ٤٥ قضية تتعلق بـ ٦٦٢ من المشتبه بهم. ومنذ ذلك الحين، تمكنت الحكومة من منع تكرار العنف الطائفي.

١٦١ - وفيما يتعلق بحرية التنقل، لا توجد قيود على سفر مواطني ميانمار بغض النظر عن محل إقامتهم، بما في ذلك في ولاية راخين الشمالية. بيد أنه فيما يتعلق بالأشخاص الذين لم تتضح جنسيتهم بعد، لا بد من الحصول على موافقة السلطات المحلية لسفرهم خارج الدولة. وتقوم السلطات المختصة بإصدار أذونات السفر وفقا للقواعد والأنظمة المعمول بها في إدارة الهجرة والتسجيل الوطني.

١٦٢ - وليس هناك سياسة تحظر الزواج والحمل على النساء في ميانمار، بما في ذلك في ولاية راخين الشمالية. ويتعين على الطائفة البنغالية أيضا اتباع إجراءات التسجيل وفقا للقوانين

النافذة، كسائر جميع الأشخاص الذين يقيمون في ميانمار. ويجري تقديم الخدمات الأساسية للجالية البنغالية، بما في ذلك الحصول على الغذاء والمياه والتعليم وخدمات الرعاية الصحية بالتعاون مع المنظمات الدولية.

١٦٣ - وفي ميانمار، تم تشكيل لجنة السلام والتنمية لولاية راخين برئاسة النائب الأول لرئيس الدولة التي تتكون من ١٩ عضوا وتسعى جاهدة لتنفيذ برامج السلام والتنمية بنجاح. وأمكن إعادة توطين ٨٤،٨ في المائة من الضحايا الراخينيين الذين بلغ عددهم ٦١٤ ٧ شخصا، و ٨٥،٣ في المائة من الضحايا البنغاليين وعددهم ٠٠٠ ١٢٠ شخص. وقد تم بالتعاون مع المنظمات الدولية، توزيع ٠٧١ ٢٨ طن متري من الإمدادات الغذائية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. كما أنفقت حكومة ميانمار ٢٦،٧٩ بليون كيات لإعادة تأهيل ولاية راخين. وبالمثل، قامت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بوضع خطة راخين للاستجابة، ويجري تنفيذها منذ تموز/يوليه ٢٠١٢.

١٦٤ - ولمنع تكرار العنف الطائفي في ولاية راخين: يجري تنفيذ خارطة الطريق التي تؤدي إلى ظهور مجتمع متحضر، عن طريق السعي لتحقيق مزيد من الفهم لآداب مختلف المجتمعات المدنية وعاداتها وثقافتها وتقاليدها. وقد تم وضع خطة راخين للسلام والتنمية المتعلقة بتحقيق الأمن والطمأنينة، ونشر القانون والنظام، وإعادة التأهيل، والهجرة والتدقيق في الجنسية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتعايش السلمي ويجري تنفيذها.

١٦٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وللحصول على المعرفة الوقائية، وتعزيز قدرة المرأة بما يؤدي إلى العيش معا في سلام في ولاية راخين، تُعقد دورات تدريبة على المساواة بين الجنسين كما يتم اتخاذ تدابير بشأن التنسيق والتفاوض لأولئك الذين تعرضوا للعنف الجنسي، من خلال تقديم المساعدة الصحية والقانونية.

١٦٦ - و يجري حاليا اتخاذ التدابير اللازمة لتنمية حقوق الإنسان الأساسية والصحة والتعليم للنساء والأطفال في ولاية راخين بالتعاون مع المنظمات المعنية بشؤون المرأة، ورابطة رعاية الأمومة والطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف.

١٦٧ - وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية، بالتعاون مع صندوق السكان و رابطة فرانسوا زافييه باغنو، بإنشاء مراكز لرعاية المرأة في ٧ مخيمات لإغاثة البنغاليين و٣ مخيمات لإغاثة الراخينيين في بلدة سيتوي من أجل تزويد النساء والأطفال في مخيمات الإغاثة في ولاية راخين بالمشورة، وتلبية احتياجاتهم الأساسية وتوفير وسائل النظافة الصحية والتغذية وخدمات الصحة

الإنجابية والمباعدة بين الولادات، والتدريب المهني، وتبادل المعلومات وتنسيق الاجتماعات، والإحالة إلى المستشفيات الخاصة ومراكز الشرطة.

١٦٨ - وتم اختيار أربعة مدربين (٣ من الإناث و١ من الذكور) يتقنون لغة ميانمار، ولديهم مهارات نشر المعارف والقدرة على العمل من كل مخيم من مخيمات الإغاثة وتم تزويدهم بالتدريب المتعلق ببناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، تم في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٣ تقديم دورات تدريبية تتعلق بالتوعية لـ ٢٠ متدربا (١٦ من الإناث و ٤ من الذكور) من مخيمات إغاثة البنغاليين و١٢ متدربا (٨ من الإناث و ٤ من الذكور) من مخيمات إغاثة الراخينيين. وكانت الموضوعات التي تم تناولها في هذه الدورات التدريبية: النظافة الصحية والتغذية والصحة الإنجابية والمباعدة بين الولادات، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي، والمساواة بين الجنسين، والعنف القائم على نوع الجنس، والاتجار بالأشخاص، وإسداء المشورة. وعلاوة على ذلك، يتم توفير التدريب المهني للنساء أيضا. ويتم إرسال المنتجات الحرفية التي تقوم النساء بصنعها لكي تباع في المحلات التجارية في المخيمات وخارج المخيمات، وبهذه الطريقة، تكسب المرأة دخلها.

المساواة في الحقوق أمام القانون (المادة ١٥ من الاتفاقية)

التنفيذ

١٦٩ - ينص دستور جمهورية اتحاد ميانمار لعام ٢٠٠٨، على ما يلي:

المادة ٢١ (ألف): يتمتع كل مواطن بالحق في المساواة، والحق في الحرية والحق في العدالة، على النحو المنصوص عليه في هذا الدستور.

المادة ٣٤٧: يكفل الاتحاد تمتع الجميع بالمساواة في الحقوق أمام القانون، كما يكفل تقديم الحماية القانونية.

المادة ٣٤٨: يكفل الاتحاد عدم التمييز ضد أي مواطن من موطني جمهورية اتحاد ميانمار، بسبب العرق أو المولد أو الدين أو الوظيفة الرسمية، أو المركز أو الثقافة أو الجنس أو الثروة.

المادة ٣٥٠: يحق للمرأة التمتع بالحقوق والرواتب التي يتلقاها الرجل عن العمل ذي القيمة المماثلة.

المادة ٣٥١: تتمتع الأمهات والأطفال والنساء الحوامل بالمساواة في الحقوق على النحو الذي يحدده القانون.

المادة ٣٥٢: يكفل الاتحاد عدم التمييز لصالح أي مواطن من مواطني جمهورية اتحاد ميانمار أو ضده، بسبب العرق أو المولد أو الدين أو الجنس، عندما يكون مستوفيا للمؤهلات المحددة، في تعيين موظفي الخدمة المدنية أو تكليفهم بالواجبات. بيد أنه ليس في هذه المادة ما يمنع من تعيين الرجال في الوظائف المناسبة للرجال فقط.

المادة ٣٦٨: يكفل الاتحاد تكريم المواطنين المتفوقين في التعليم وتقديم المساعدة لهم وفقا لمؤهلاتهم، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس.

المادة ٣٦٩ (ألف): سبق إيراد نص المادة ٣٦٩ (ألف) في الفرع المتعلق بالمادة (٧)

١٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم المحاكم في الأحكام التي تصدرها وفقا لقانون العقوبات والقوانين الجنائية الخاصة وقانون الإجراءات الجنائية ودليل المحاكم، بالمساواة في الحقوق التي تجري ممارستها دون تمييز بين الجنسين في ميانمار.

أحكام قانون العقوبات

١٧١ - تنص المواد ٣١٢، و٣١٣، و٣١٤ و٣١٦ بشكل منفصل على توفير حماية خاصة لحمل المرأة. كما تنص المادتان ٥٠٩ و٣٥٤ على توفير الحماية لحياء المرأة وكرامتها من الاعتداء والإهانة. وتنص هاتان المادتان، على أنه لا يحق لأحد أن يوجه إهانة جسدية أو شفوية لنساء ميانمار وعلى أن ذلك يعد جريمة.

١٧٢ - وتم تقديم دورات تدريبية في مجال التوعية، بالتعاون مع المنظمات المعنية بشؤون المرأة ومنظمات المجتمع المدني حتى يتسنى للمرأة أن تكون على علم أفضل بالقوانين التي تحمي حقوقها.

أحكام قانون الإجراءات الجنائية

١٧٣ - ينص قانون الإجراءات الجنائية على الإجراء المتعلق بتوجيه الاتهام بارتكاب جريمة. وبالتالي، ليس هناك أي تمييز بين الجنسين. فإذا كان الشخص الذي يتهم بارتكاب جريمة ويحتجز دون كفالة وفقا لقانون الإجراءات الجنائية رقم ٤٩٧ (١) أنثى، ينص القانون على أن

المحكمة يمكن أن تأمر بإخلاء سبيل المتهمة بكفالة. وفي الوقت الحاضر، ينص قانون مناهضة العنف ضد المرأة على توفير حماية أكثر فعالية للنساء.

الزواج والعلاقة العائلية (المادة ١٦ من الاتفاقية)

التنفيذ

١٧٤ - فيما يتعلق بالأديان، هناك من أصل مجموع السكان في ميانمار، ٨٨،٢٢ في المائة من البوذيين و٠،٧٣ في المائة من الهندوس و٤،٢٨ في المائة من المسلمين، و٦،٢٣ في المائة من المسيحيين و٠،٥٤ في المائة من الديانات الأخرى. وفي ميانمار، تختلف أحكام الزواج والطلاق وتوزيع الممتلكات الزوجية وتبني الأطفال وحضانة الأطفال والميراث باختلاف الدين والعادات والتقاليد لكل مجموعة من المجموعات العرقية.

١٧٥ - وتختلف القوانين التي سنت للحالات المتعلقة بالزواج بالاستناد إلى المعتقدات الدينية للطرفين، الرجل والمرأة. ووفقا للقانون العرفي في ميانمار، تعتبر موافقة الطرفين أهم عنصر من عناصر تشكيل الزواج الصحيح. وتنص القوانين والأعراف حاليا على أنه لا يمكن أن يكون الزواج صحيحا، دون توافر الموافقة الحرة من العروسين. وإذا اشترك رجل بوذي وامرأة بوذية يتمتعان بأهلية الزواج في علاقة تعايش، مع النية في أن يصبحا زوجين، فيعتبران زوجين في نظر القانون. لأن العيش معا علنا كزوج وزوجة هو كل ما هو مطلوب لتشكيل زواج صحيح.

١٧٦ - وبالإضافة إلى ذلك، من أجل حماية الزواج الصحيح للمرأة، تنص المادة ٤٩٣ من قانون العقوبات على ما يلي؛

- يعاقب الرجل الذي يوهم أي امرأة غير متزوجة منه بشكل قانوني عن طريق الخداع بأنها متزوجة منه بشكل قانوني، فتتعايش معه أو تمارس الجماع معه بموجب هذا الاعتقاد، بالسجن مع الأشغال الشاقة أو بدونها لمدة قد تمتد إلى عشر سنوات، ويجوز أيضا فرض غرامة عليه.

١٧٧ - ووفقا للقانون العرفي في ميانمار، فيما يتعلق بزواج المرأة، يحق للمرأة التي تبلغ ٢٠ سنة من العمر بالضبط ولا تكون أرملة أو مطلقة، الحق في اختيار محبوبها والزواج منه بمحض إرادتها الحرة. وإذا كانت المرأة دون سن العشرين، فإن هناك حاجة إلى الحصول على موافقة والديها أو ولي أمرها. وفي ميانمار، يُنص على الحد الأدنى لسن زواج المرأة بغض النظر عن دينها في قانون الطفل لعام ١٩٩٣، الذي يجري تعديله حاليا.

١٧٨ - وفيما يتعلق بالممتلكات الزوجية وتقسيم الممتلكات أثناء الزواج وعند فسخ الزواج، تختلف الإجراءات وفقا لدين وعادات وتقاليد كل من الزوجين. وقد سبق ذكر الممتلكات الزوجية للمرأة البوذية وتقسيم الممتلكات في التقرير السابق.

١٧٩ - ويُقرَّر الحق في الميراث وفقا للقانون العرفي في ميانمار بالاستناد إلى المبادئ الستة التالية دون تمييز بين الجنسين:

(أ) الإرث دون وصية

(ب) من يبقى على قيد الحياة من الزوجين يرث تركة الزوج المتوفى

(ج) يعطى الميراث للفروع لا للأصول

(د) الجيل الأقرب يحجب الجيل الأبعد عن الميراث

(هـ) القريب الأقرب يمكن أن يحجب القريب الأبعد عن الميراث

(و) لا تصلح الأفعال الحسنة سببا للميراث، ولكن الأفعال السيئة تحجب الميراث

١٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يتمتع الابن والابنة وفقا للقانون العرفي في ميانمار، بالحق في الميراث على قدم المساواة دون تمييز.

١٨١ - يعتبر التبني القانوني مقبولا في العرف، ويحق لكل من الرجل والمرأة تبني الأطفال، وليس هناك في الوقت نفسه تمييز فيما يتعلق بجنس الطفل الذي سيتبنى.

الفصل ٣

خاتمة

١٨٢ - تظهر الوقائع والبيانات والمعلومات الواردة في التقرير الوطني بوضوح التزام ميانمار بتنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتقدم الذي أحرزنه والتحديات التي واجهتها. وسوف تواصل ميانمار بذل قصارى جهدها لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها من خلال تنفيذ أحكام الاتفاقية، وخطتها الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ ومختلف البرامج الوطنية، إلى جانب التدابير الإدارية والتشريعية المتعلقة بتمكين النساء والفتيات.